CD/PV.306
4 April 1985
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة بعد الثلاثمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف،
يوم الخميس، ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ك. فيداس (يوغوسلافيا)

GE.85-61019

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :	السيد ف٠ل٠ اسرائيليان
	السيد أ٠م٠ شماتوف
	السيد ل٠أ٠ ناوموف
	السيد أ٠ن٠ كاشرين
	السيد غ٠ف٠ بردينيكوف
	السيد أ٠ن٠ شيرباك
	السيد أ٠ن٠ غولوفكو
	السيد أ٠ب٠ كوتيبوف
	السيد أ٠ف٠ كوزمين
أثيوبيا :	السيد ف٠ يوهانس
الأرجنتين :	السيد ر٠ غارسيا موريتان
استراليا :	السيد ر٠ باتلر
	السيد ر٠ روو
	الآنسة ج٠ كورتني
	الآنسة س٠ فريمان
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ٠ فيغينير
	السيد م٠ غرتس
	السيد ي - ن ٠ جرمان
أندونيسيا :	السيد س٠ سوتوواردويو
	السيد ف٠ قاسم
ايران (جمهورية - الاسلامية)	السيد ن٠ك٠ كامياب
	السيد ف٠س٠ سرجاني
ايطاليا :	السيد م٠ آليسي
	السيد ف٠ بياجيزي
	السيد م٠ بافيزي
	السيد ر٠ دي كارلو
باكستان :	السيد م٠ أحمد
البرازيل :	السيد س٠أ٠دي سوزا اي سيلفا
	السيد س٠ دي كيروز دوارتي
بلجيكا :	السيد م٠ ديباس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا :	السيد ك. تلالوف
	السيد ف. بوجيلوف
	السيد هـ. هالاتشيف
	السيد و. ديانوف
	السيد ب. بوبتشيف
	السيد ن. ميخايلوف
بورما :	يو مونغ مونغ غي
	يو هلا ميينت
بولندا :	السيد س. توربانسكي
	السيد ج. تشيالوفتش
	السيد ج. ريشلوك
بيرو :	السيد ج. غونزاليس تيرونيس
تشيكوسلوفاكيا :	السيد م. فيفودا
	السيد أ. سيما
	السيد ج. بايغار
الجزائر :	السيد ب. ولد رويس
	السيد ع. بلعيد
	السيد هـ. رابحي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية :	السيد هـ. روزي
	السيد ف. كروتش
	السيد ل. مويلر
	السيد ف. سياتز
رومانيا :	السيد ب. بالوي
	السيد أ. بوبسكو
زائير :	السيد أو. مونشيمفولا
سري لانكا :	السيد ج. داناباالا
	السيد ب. كارياواسام
السويد :	السيد ر. اكيوس
	السيد ل-أ. فنغرين
	السيدة أ. بونييه
	السيد هـ. بيرغلوند
	السيدة أ.م. لاو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين :	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زيون
	السيد ليو زونغرين
	السيد شي جيشنغ
	السيد شي جينكون
	السيد لن تشنغ
	السيد بان غوشنغ
	السيد يو زونغزو
	السيد لي بنسونغ
فرنسا :	السيد ف. دي لاغورس
	السيد هـ. ريني
فنزويلا :	السيد أ. تير هورست
	السيد أ. غارسيا
كندا :	السيد ج.أ. بيزلي
	السيد ر. روشون
كوبا :	السيد ك. ليشوغا هيفيا
	السيد ب. نونييز موسكيرا
كينيا :	السيد ب.ن.موورا
مصر :	السيد م. بدر
	السيد ف. منيب
المغرب :	السيد ع. هلال
المكسيك :	السيد ب. ماسيدو ريبا
المملكة المتحدة :	السيد ر.أ.ت. كرومارتي
	السيد ر.ج س . أديس
	السيد د.أ. سلين
	السيد ج.ف. غوردون
منغوليا :	السيد س.أ. بولد
نيجيريا :	السيد أ.أ. جورج
	السيد س.ف. أوديديبيا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الهنـــد :	السيد م• دوبي
	السيد س• كانت شارما
	السيد ج• براساد
هنغاريـا :	السيد ف• غاجدا
	السيد ت• توت
هولنـدا :	السيد ر•و• فان شايك
	السيد ر•ج• أكرمان
	السيد ج•راماكار
الولايات المتحدة الأمريكية :	السيد ت• بارثليمي
	السيد هـ•و• ديفيدسون
	السيد د• دورن
	السيد ر• سكوت
	السيد ل• بلغارد
	الآنسة ك•س• كريتنبرغر
	السيد ب• جاردنر
	السيد ر• ميكولاك
	السيد ب• مورتون
اليابان :	السيد ر• امايي
	السيد ت• كاواكيتا
	السيد م• ساتـــو
	السيد ت• ايشيغوري
	السيد أ• اكيياما
يوغوسلافيـا :	السيد ك• فيداس
	السيد م• ميخايلوفيتش
	السيد م• ستيبانوفيتش
	السيد د• ميـــني
رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشـــف وتعيين الظواهر الاهتزازيـــة :	السيد و• دالمـــان
الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثـــل الشخصي للأمين العام :	السيد م• كوماتينا
نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح:	السيد ف• بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٣٠٦ لمؤتمر نزع السلاح •

يواصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٤ من جدول أعماله ، المعنون "الأسلحة الكيميائية" • ومع ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي، يجوز لأي عضو يرغب في اثارة أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر ان يفعل ذلك •

ووفقا للجدول الزمني للاجتماعات المقرر عقدها خلال هذا الأسبوع، ينبغي للمؤتمر أن يعقد اليوم جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل المعلقة•وقد تلقينا طلبا من بلد غير عضو للمشاركة في عمل المؤتمر• وقامت الأمانة اليوم بتعميم هذا الطلب وسوف نتناوله في الجلسة غير الرسمية • وتذكرون أيضا ان عددا من البلدان غير الأعضاء التي سبق دعوتها الى المشاركة في أعمالنا ، قد أبدت اهتمامها بمتابعة عمل اللجنة المخصصة التي انشئت منذ قليل في اطار البند ٥ من جدول الأعمال وذلك في حالة تشكيلها • وستوفر الأمانة عما قريب مشاريع المقررات ذات الصلة للنظر فيها •

وسننظر اليوم أيضا في تعيين رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية •

وسيقدم أيضا رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية التقرير المرحلي الذى أعده فريقه ، كما ورد في الوثيقة CD/583 •وآمل أن يقوم الأعضاء الراغبون في ذلك بالتعليق على هذا التقرير في مرحلة مبكرة لانه من الضروري نعتمد التوصية الواردة فيه بصدد تواريخ الدورة القادمة للفريق المخصص، المزمع عقدها بين ١٥ و ١٩ تموز / يوليه ١٩٨٥• وأنوي عرض هذه التوصية على المؤتمر في جلستنا العامة التى ستعقد يوم الخميس، ١١ نيسان/أبريل•

وتتضمن قائمة المتحدثين اليوم أسماء ممثلي تشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند وكندا• وأدرج فيها أيضا للادلاء بكلماتهم اسم رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، واسما ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان•

وأعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيفودا •

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) : السيد الرئيس، أرحب بكم ممثلا ليوغوسلافيا الاشتراكية التي ارتبط بلدي بها طوال سنوات بعلاقات صداقة أخوية ، لتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الشهر الاختتامي لجزء الربيع من دورتنا ، وأتمنى لكم حظا سعيدا في ايجاد حلول للمسائل التنظيمية المتبقية ، وبوصفي منسقا لمجموعة البلدان الاشتراكية خلال هذا الشهر ، أتعهد بأن أقدم لكم كامل تأييد البلدان الاشتراكية فيما ستبذلونه من جهود • ان سلفكم ، السفير تايلهاردات من فنزويلا قد ترك جنيف لكن سنتذكر الجهود التي بذلها بمهارة مما مكننا من انشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي خلال مدة توليه الرئاسة •

ان مشكلة عدم تسليح الفضاء الخارجي هي بالضبط البند الذي سأتحدث عنه اليوم• وكما فعل متحدثون عديدون قبلي، أود أيضا أن أشدد على الحاح هذه المسألة وما نعلقه عليها من أهمية • فهي بالفعل واحدة من القضايا الرئيسية لمحادثات نزع السلاح التي أكدها تماما القرار ذو الصلة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة • لذلك نرحب بادراج منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أيضا في جدول أعمال المحادثات الثنائية السوفياتية - الأمريكية التي بدأت منذ أسبوعين في هذه المدينة •

ويتحدد النهج الذى نتبعه في هذه المسألة بزيادة الخطر الحقيقي من مختلف منظومات أسلحة الفضاء زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما يفضي الى تشبّع الفضاء الخارجي بأسلحة قادرة على تدمير الأشياء في الفضاء الخارجي وفوق الأرض على السواء.

ومنذ أن أدرج هذا البند في جدول أعمال موءتمر نزع السلاح ونحن نوءيد فكرة وجوب قيام هذا الموءتمر ببدء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير محددة من شأنها أن تحول بصورة فعالة دون انتشار سباق التسلح في الفضاء. ولهذا السبب، أيدنا دائما، واقترحنا جنبا الى جنب مع بلدان اشتراكية أخرى انشاء لجنة مخصصة تناط بها ولاية تفاوضية ملائمة.

ومازلنا نوءكد ان هيئة فرعية مزودة بمثل هذه الولاية ستستطيع أن تتناول بأكبر درجة من الفعالية المشكلة المشار اليها.

وقد أنشأنا أخيرا في يوم الجمعة الماضي اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ورأت مجموعة البلدان الاشتراكية وكذلك مجموعة الـ ٢١ ان الولاية التي منحت لهذه اللجنة ليست مرضية تماما. ولكن هاتين المجموعتين أبديتا مرة أخرى، وليس للمرة الأولى في سبيل استكشاف جميع امكانيات التقدم، نهجا بناء ومرنا. ونود أن نأمل أن يحقق عمل اللجنة المخصصة بعض النتائج الايجابية لو أبدت جميع الوفود موقفا مماثلا.

وسوف يتطلب الأمر بالتأكيد أن يوافق جميع المشتركين على المحتويات المحددة لأعمال اللجنة وعلى برنامج هذه الأعمال. ولكن يبدو من الواضح تماما انه سيتعين علينا أن نواصل، الى حد ما، نفس نوع النشاط الذي اشتغلنا به فترة من الوقت في الجلسة العامة. والواقع أن من يتصفح المحاضر يجد عددا كبيرا من البيانات تقيّم المعاهدات القائمة التي تقيم حواجز معينة أمام انتشار الأسلحة في الفضاء. ويمكن للمرء أن يستنتج أن اتفاقا عاما في الآراء قد تحقق بشأن ماهية الجوانب الايجابية لهذه المعاهدات. وقد أشير أيضا الى الثغرات الموجودة فيها. ونحن نرحب بأن جميع البيانات تقريبا تتفق على ضرورة اتخاذ تدابير أخرى.

ولا نظن ان الولاية المعتمدة تدعونا الى مجرد بيان ما لم تشمله الصكوك الحالية بطريقة نظرية ، وسيكون من الملائم النظر، ولو بطريقة تمهيدية، الى ماسيشكل أنسب السبل لحل المشاكل المتبقية. ويمكنني أن أعطي كمثال على ذلك، مسألة حظر استعمال القوة ضد أهداف في الفضاء ومن الفضاء ضد الأرض. ولا تتضمن أي من المعاهدات الحالية حظرا شاملا لاستعمال القوة وهو حظر نعتبره، ونأمل أن يعتبره الآخرون أيضا، حظرا مستصوبا. فهل ينبغي لنا اذن أن نقتصر على مجرد اكتشاف هذه الحقيقة ؟ يمكننا أن نفعل ما هو أحسن من ذلك بدراسة أفضل الطرق، بالنظر الى المعاهدات الحالية لفرض حظر فعال على استعمال القوة في المجال المتصل بذلك.

ووفقا للولاية المعتمدة، ينبغي للجنة المخصصة ان تولي الاهتمام الواجب للاقتراحات القائمة والمتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يوءكد على الأهمية التي يعلقها على مشروع المعاهدة السوفياتية بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض، الذى قدم للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولموءتمر نزع السلاح في العام الماضي في الوثيقة CD/476 . وتقترح أحكام هذا المشروع حلا ممكنا وشاملا لمشلكة استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض. ويقترح المشروع حظر اختبار أو وزع أو استعمال أي أسلحة تتخذ من الفضاء قاعدة لها لتدمير أشياء على الأرض أو في الجو أو في

الفضاء الخارجي، وتجنب التداخل مع الأشياء الفضائية التابعة للدول الأخرى. كما يتضمن المشروع أحكاما تتعلق بعدم تجريب أو اقامة أية شبكات جديدة مضادة للتوابع وتدمير أي شبكات قائمة مضادة للتوابع وكذلك بعدم تجريب أو استخدام أية مركبات فضائية مزودة بملاحين لأغراض عسكرية، بما في ذلك الأغراض المضادة للتوابع.

وقد اقترحت فرنسا أيضا، على سبيل المثال، بعض تدابير بناء الثقة. وسيكون وفدي على استعداد للنظر فيها في اللجنة المخصصة. ولكننا نرى انه ينبغي أن تساعد تدابير بناء الثقة في كل مجال الصكوك القانونية ذات الصلة. وهكذا سيمكن النظر بشكل أكثر تحديدا، في اتخاذ تدابير لبناء الثقة كلما تقدمنا نحو اجراء مناقشة تتسم بمزيد من التنظيم بشأن الاتفاقات الجديدة المحتمل ابرامها بصدد الفضاء الخارجي.

وينبغي للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن لا ترجئ على نحو مفرط بدء أعمالها الموضوعية. ولا يمكننا على الاطلاق أن ننتظر تحقيق الكثير خلال جزء الدورة المعقود في الربيع. ولكن ينبغي على الأقل وضع الاطار التنظيمي لعمل اللجنة بحيث لا نضطر لاضاعة وقت كثير في النواحي الاجرائية أثناء الصيف.

وعندما يتعلق الأمر بالجهود المبذولة لمنع تسليح الفضاء الخارجي فان الوقت يكون بالفعل عاملا حاسما. فبالنظر الى التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء، قد يحدث بالفعل أن نتحدث بعد سنوات عديدة لا عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بل عن وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نؤثر كثيرا تجنب هذا التعديل في أحد بنودنا ذات الأولوية. وقد أبدى عدد كبير من الوفود قلقا بالغا بسبب ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة. ونحن نشاطر هذا القلق تماما. واسمحوا لي أن أؤكد بأننا لا نقيّم التطورات التي تحدث في مجال تعزيز الأسلحة من خلال النوايا المعلنة وحتى بدرجة أقل من خلال التشويه الصريح للحقائق. بل بالأحرى، اننا نقيّم بموضوعية العواقب المحتملة لتلك التطورات. ويحاول السفير لويتز أن يقنعنا في البيان الذى أدلى به في ١٩ آذار/مارس بأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي لن تقتصر على عدم الاضرار بالأمن الدولي ولكنها ستسهم في تحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية في كل مكان. غير انه لا يمكننا بأي توسع في الخيال، أن نشارك في هذا الاستنتاج. فالمشكلة هي اننا لا نرى مبادرة الدفاع الاستراتيجي من حيث " اطلاق العنان للابداع " بل نراها في اطار العالم الواقعي وبالنسبة لكامل ترسانة الامكانيات الهجومية الأمريكية.

لقد قال السيد شارل هيرنو، وزير دفاع فرنسا، في الحلقة الدراسية بشأن الدفاع المعقودة في ميونيخ ان "مازال أقوى احتمال هو أن يؤدي وزع الشبكات الدفاعية الى بدء سباق هجومي للتسلح من جديد". والولايات المتحدة سريعة جدا في "استجابتها" لبرنامجها الدفاعي. فهي لا تعتمد فقط على الأسلحة الهجومية الحالية ولكنها تبني أسلحة هجومية جديدة كقذائف م.اكس (MX)، وقذائف ترايدنت - ٢ (Trident - 2) والقذائف الانسيابية البالغة الدقة في توجيه الضربات. ومع ذلك، يعتزم بناء أسلحة هجومية أجدد وأشد اختراقا. وستزاد الاموال بشدة لما يسمى ببرنامج شبكات القذائف الاستراتيجية المتقدمة ويهدف هذا البرنامج الى جعل الدفاع ضد القذائف النووية للولايات المتحدة أمرا مستحيلا عن طريق استعمال الاشراك المتقدمة والرؤوس الحربية المتعرجة الاتجاه وغيرها من الأجهزة. ويؤيد هذا البرنامج تماما الاستنتاج الذي خلص اليه عدد كبير من الخبراء العسكريين والقائل انه كلما استحدثت منظومات دفاعية فستستحدث منظومات هجومية لابطال أثرها. وتزاد بانتظام الأموال المخصصة لهذه الأسلحة الهجومية الجديدة الأشد اختراقا. فقد بلغ ما خصص لها في هذه السنة

المالية ٩٨ مليون دولار، وسيبلغ ١٧٤ مليون دولار في السنة المالية القادمة و ٢١٦ مليون دولار في السنة التالية. وسيستخدم معظم هذه الزيادة من أجل " الوسائل المساعدة على الاختراق" المتقدمة لمساعدة قذائف الولايات المتحدة على بلوغ أهدافها. وأيا كانت النوايا المعلن عنها، لا يوجد سوى استنتاج موضوعي واحد، وهو انه لا يمكننا أن نبني منظومات دفاعية وأن نتوقع في الوقت ذاته تخفيضا في الأسلحة الهجومية.

وليس من غير المبرر تماما أن يشار على نحو شائع الى مبادرة الدفاع الاستراتيجي بوصفها مفهوما من مفاهيم " حروب الكواكب ". فلئن أمكن أن تؤدي هذه المبادرة بعض الوظائف الدفاعية فان أثرها ونتيجتها الرئيسيين لهما طابع عدواني. والخطر الحقيقي الكامن في هذا النهج هو انه بالرغم من عدم امكان اعتبار مبادرة الدفاع الاستراتيجي وسيلة فعالة لمقاومة ضربة أولى شاملة فانها يمكن أن تخلق أوهاما عن امكان الدفاع في مواجهة أية ضربة انتقامية. ولما كان الخبراء العسكريون في وزارة الدفاع بالولايات المتحدة على علم بذلك أيضا فسوف تشجع قذائف الدفاع على الأرجح السياسات الاستراتيجية الرامية الى توجيه الضربة الأولى.

ويؤكد المسؤولون في الولايات المتحدة باستمرار، رغم مليارات الدولارات المستثمرة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، ان هذه المبادرة مقصورة على البحوث. ولكن على المرء أن يتساءل أين تبدأ هذه البحوث وأين تنتهي. ففكرة الدفاع الاستراتيجي لم تظهر في شهر آذار/مارس من عام ١٩٨٣. ففي رأي ر.د. باستر، نائب "روكيت داين" رئيس للبرامج المتقدمة أن"روكيت داين" اشتغلت طوال أكثر من عشر سنوات في التكنولوجيا في ذلك المجال". ولايمكن للمرء أن يرى بمفردها الجهود المعجلة التي تبذل لاستحداث استخدام أسلحة اللازر وغيرها من أسلحة الطاقة الموجهة التي لم تكن موضع دراسة فقط بل جربت أيضا. ففي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام ١٩٨٣، جربت القوات الجوية للولايات المتحدة سلاحا من أسلحة اللازر. وقد نجح هذا السلاح الذى وضع على متن طائرة من طراز C-135 ، في موقع للتجارب في كاليفورنيا، في تدمير الشبكات الملاحية لخمس قذائف من طراز سايد وينـدر (Sidewinder) المضادة للطائرات. وفي ١٠ حزيران/يونيه من العام الماضي، وعلى ارتفاع ١٦٠ كيلومترا فوق المحيط الهادئ ، اعترضت قذيفة، للمرة الأولى، رأسا حربيا لقذيفة تسيارية عابرة للقارات. ألم يكن لهذه التجربة علاقة أيا كانت ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ؟

وفي دفاعهم عن الحاجة الى مبادرة الدفاع الاستراتيجي، يؤكد المسؤولون في الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفياتي يخصص موارد طائلة لبرامجه الدفاعية. ولكن كما نعلم جميعا، عادة ما تكون مثل هذه التقديرات في الولايات المتحدة مبالغا فيها الى حد كبير، كما حدث في الحالة التي أكدتها حتى المصادر الأمريكية الموثوق بها، بشأن ما يسمى بثغرة الضعف التي تهدف قذائف تريدنت - ٢ والقذائف الانسيابية الى التغلب عليها. ومما يثير الاهتمام أن نعرف نسبة هذه المبالغة في التقدير "المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية" والتي تبرر الحاجة الى مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

وهناك جوانب مزعجة أخرى عديدة لهذا البرنامج. وأحد هذه الجوانب هو المعالجة الشاملة التي لا مفر منها بالحاسبات الألكترونية فسيخرج الرد الدفاعي في نهاية الأمر عن يد الانسان. ويرى الخبراء العسكريون، انه ستضع الحاسبات الألكترونية الرد موضع التنفيذ حتى قبل أن يعرف القادة في الولايات المتحدة أن شيئا قد حدث وهو أمر يمكن أن يكون بسهولة خطأ في نظام الحسابات الألكترونية.

وقد قيل الكثير في الولايات المتحدة عن الطابع غير النووى لبرنامج الدفاع الاستراتيجي• وقد سمعنا هذا الكلام • ولكن ألن ينسى هذا الكلام لو توصل الباحثون الأمريكيون، كما يمكن للمرء أن يفترض، الى استنتاج أن لازر الأشعة السينية هو الأنسب لتحقيق الغرض من المنظومة في حين ان الخيارات الأخرى أقل ملاءمة ؟ وأين هو ما يضمن ألا تكون مئات القنابل الذرية مقامة في مدار منخفض فوق الاتحاد السوفياتي أو فوق أي بلد آخر؟ نحن نرى أن أفضل ضمان هو عدم استحداث منظومة يمكن أن تجلب مثل هذا الاغراء المخططين العسكريين في وقت ما •

وكما يحدث كثيرا في بعض البلدان الغربية ، لا تشكل الاعتبارات السياسية والاحتياجات الأمنية الحقيقية المعايير الوحيدة لاتخاذ قرارات بشأن البرامج العسكرية • كما أن للمجموعة العسكرية ـ الصناعية ، بما لها من مصالح لا تشترك في شيء مع المصالح الحيوية لشعوب البلدان الغربية ، رأيها في ذلك• وفي حالة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، يعرف ممثلو هذه المجموعة تماما • وهم شركة Rockwell International Corp. وشركة TRW وشركة Boeing Corp. التي تعمل في مجال اللازر، وشركة Grumman Corp. التي تنتج أجهزة الرادار الفضائية القواعد وشركة Martin Merietta Corp. بما لديها من قذائف معترضة متقدمة ، وشركتا IBM وHoneywell للحاسبات الألكترونية وشركات كثيرة أخرى• وتعلم كل هذه الشركات علم اليقين ان استعداد حكومة الولايات المتحدة لانفاق عشرات من مليارات الدولارات لمبادرة الدفاع الاستراتيجي خلال السنوات القليلة القادمة سيحقق لها أرباحا طائلة • وهي لا تهتم بما قد يترتب على نشاطها من عواقب مفجعة محتملة • ولكن ليس بوسع المجتمع الدولي ولا بوسع رجال السياسة الواقعيين والمسوءولين أن ينعموا بهذا "الترف"• ونتوقع من موءتمر نزع السلاح، بوصفه محفلا متعدد الأطراف معني بمفاوضات نزع السلاح أن يقدم مساهمته لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي•

الرئيس : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس، وأعطي الكلمة الآن للسفير اسرائيليان، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس اسمحوا لي أولا بأن أخاطبكم باسم الرفيق الرئيس• فالواقع ان الشيوعيين في كافة البلدان، بغض النظر عن جنسيتهم ، كانوا في أيام كارل ماركس يخاطبون بعضهم باسم الرفيق• ويسر الوفد السوفياتي بصفة خاصة أن يرحب بكم ، بصفتكم ممثلا لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية الصديقة ، رئيسا لموءتمر نزع السلاح• وأعتقد أنه من الأمور التي لها مغزاها الرمزي العميق أن يقوم بتوجيه أعمال موءتمر نزع السلاح، ونحن على مشارف الذكرى الأربعين للانتصار على الفاشية ، ممثل بلد أسهم اسهاما كبيرا في تحقيق ذلك النصر التاريخي• وقد قاتلت شعوب يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي ببطولة ضد المعتدين طوال الحرب ودفعت ثمنا فادحا لقاء حريتها • انني أود أن أحييكم ، أيها الرفيق الرئيس، كأحد المشتركين في النضال البطولي ليوغوسلافيا في سبيل الاستقلال الوطني ضد المحتلين الفاشيين• وهذا ما يبعث في نفسي سرورا خاصا كشخص اشترك في الحرب الوطنية العظيمة • وأتمنى لكم النجاح في آداء مهامكم المسوءولة وآمل أن يمكن في ظل رئاستكم التقدم في عمل موءتمر نزع السلاح•

ونود اليوم أن ننظر بالتفصيل في مسألة حظر الأسلحة الكيميائية التي تحتل مكانة خاصة في عمل موءتمر نزع السلاح• ويتوقع الرأي العام العالمي من الموءتمر أن يجد حلا لهذه القضية في أقرب وقت ممكن• فأنشطة موءتمر نزع السلاح تقترن اقترانا وثيقا أكثر من أي وقت مضى في أذهان الكثيرين بالمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية • ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الكثير قد تحقق في هذا المجال على مر السنوات الماضية • وان بدء مفاوضات مكثفة هذا العام بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، بتوجيه رئيس اللجنة السفير ستانيسلاف توربانسكي، لهو أيضا مصدر للارتياح•

ومع ذلك، لانـزال قلقين بشأن بطء المفاوضات• فالمحادثات تستمر عاما بعد عام ولم يتحقـق بعد نتائج ملموسة ولا تقدم جذري هائل• وتقدم بعض الأطراف، من وقت لآخر، عن عمد، اقتراحـــات يستحيل قبولها بل وأقول اقتراحات متطرفة، كما لو كانت تخاف امكانية الانتهاء من المفاوضات بنجـاح والتوقيع على اتفاقية•

ورغم كل هذه التعقيدات الخطيرة الناتجة عن الموقف الذى تقفه أطراف معينة، فان الاتحاد السوفياتي لايزال يؤمن بامكانية حل هذه المشكلة العاجلة ويواصل بذل الجهود الرامية الى ابرام اتفاقيـة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية على أساس شروط مقبولة لجميع الأطراف المتفاوضة•

فمنذ أكثر من نصف قرن، ومنذ توقيع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، حتى يومنا هذا، لم يفتـــأ الاتحاد السوفياتي يتبع مسلكا ثابتا ومتسما بالاصرار يهدف الى وضع وتوقيع اتفاقية تحظر الأسلحـــة الكيميائية تماما ونهائيا ولا توجد في الوقت ذاته أى مخاطر على أمن أي دولة تشترك في المفاوضـــات ولا على مصالحها الاقتصادية أو أي من مصالحها الأخرى•

ومما قد يهم أعضاء هذا المؤتمر أن الوفد السوفياتي لدى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العـــام لنزع السلاح قد اقترح في عام ١٩٢٨ تكملة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ببروتوكول جديد يتضمن الأحكـام التالية بصفة خاصة : وجوب تدمير جميع الوسائل والأجهزة التي تخدم أغراض الحرب الكيميائية، وهـي جميع الغازات الخانقة المستخدمة لأغراض عسكرية وكذلك جميع أجهزة نشر هذه الغازات، ولاسيمـــا قاذفات الغازات، وأجهزة الرش، والمناطيد، وقاذفات اللهب، وغيرها من الأجهزة التي تستخدمهـــا القوات وكذلك الأجهزة المودعة في المخازن أو الجارى انتاجها• وعلاوة على ذلك، اقترح أن توقـــف المنشآت الصناعية التي تنتج الأسلحة الكيميائية انتاجها على الفور•

فلو كانت الأطراف الأخرى في المفاوضات قد وافقت على الاقتراحات التي قدمها الاتحـــاد السوفياتي، لكان قد قضي على الأسلحة الكيميائية منذ وقت طويل ولانتفت الحاجة الى اجراءالمناقشات الصعبة والمطولة التي نجريها حاليا بشأن هذه القضية•

ما هي العقبة الرئيسية الآن وما هو العائق الرئيسي أمام تقدم المفاوضات بشأن الأسلحـة الكيميائية؟ يبدو انها الجهود المستمرة التي تبذلها بعض الأطراف لفرض نهجها ومدركاتها الأنانيـة على الآخرين• وهذا موقف غير سليم على الاطلاق• ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للمرء، في سعيه لالتمـاس حلول مقبولة لجميع الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية، أن يراعي المصالح المحـــددة السياسية والاقتصادية والدفاعية لكل طرف وأن يتذكر أيضا التجربة التاريخية لكل أمة وشعب وأود أن أشدد على ذلك بصفة خاصة• وقد تعلم البعض، ومنهم الاتحاد السوفياتي الذي فقد عشرات الملايين مـن الأرواح نتيجة التدخل والعدوان الاجنبيين، من التجربة القاسية لتاريخهم أن يكونوا على درجة كبـيرة من الحذر بصدد الاقتراحات المختلفة التي تدعو الى "الانفتاح" و "الدعاية" والتحقق اللامحدود وغـير ذلك من الأفكار المشكوك فيها• وفي هذه الاثناء يتصرف البعض الآخر من الذين، لم يضطر لهم للمـرور بنفس المحن التي مر بها شعبنا، أساسا انطلاقا من " تجربة " الشكوك التافهة التي تلفقها وتضخمهـا دعايتها بلا حدود•

وقيل لنا مؤخرا في هذه القاعة، وأنا أقتبس، أن " بوسع كل من ليس لديه شيء يخفيـــه أن يوافق على تدابير محددة للتحقق"• ويرجح أن يكون هذا القول صحيحا شريطة أن يتصرف من ينفذ هـذه التدابير بحسن نية ودون أيّة دوافع خفية• ولكن هل يمكن لنا، بما لنا من تجارب تاريخية، الاطمئنـان الى أن الحالة ستكون دوما كذلك ؟

والسمة المميزة للمقترحات السوفياتية هي على وجه التحديد اننا لا نحاول أن نفرض فيها على الأخرين أحكاما تضعف أمنهم القومي أو تعطل اقتصادهم • ولنلق نظرة ، مثلا، على النهج الذى يتبعه الاتحاد السوفياتي ازاء مسألة المواد الكيميائية المستخدمة في الأغراض المباحة •

ان هذا النهج سوف يوفر على الصناعة الكيميائية المدنية والتجارية العبء الكبير لاجراءات التحقق المقتحمة من الخارج لولاه لامتدت هذه الاجراءات الى كل من المؤسسات تقريبا • وفي الوقت نفسه ، نرى اننا مضطرون لأن نقترح، لأغراض الاتفاقية ، عدة قيود محددة تفرض على عمليات الصناعات الكيميائية • فنحن نقترح تقييد انتاج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ، وكذلك تقييد فئة بعينها من المواد توجد أكبر تهديد في حين انها لا تستخدم تقريبا لأية أغراض سلمية- وأقصد بذلك مركبات الميثيل - الفوسفور • وهذه القيود لا يمكن أن تلحق أي ضرر يذكر بأى طرف في الاتفاقية المقبلة• ونود الاشارة في هذا الصدد الى أن فرض القيود على انتاج مواد كيميائية معينة ليس أمرا غير مألوف تماما • ومن المعروف عموما ان مبيدات الآفات لا تقارب خطورتها على البشر خطورة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية • ومع ذلك فان انتاج بعض مبيدات الآفات يخضع فعلا لقيود محددة •

وهل الواقع هو ان فروع الصناعة الكيميائية ذات الأغراض السلمية تعتمد بالفعل على المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ذلك الاعتماد الكبير الذى تصوره لنا وفود معينة في بعض الاحيان ؟ أفليس من الأكثر حكمة أن ننظر في ادراج حكم في الاتفاقية يسمح بادخال مثل هذه التعديلات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية وبمركبات الميثيل-الفوسفور على حسب الاقتضاء بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية والاحتياجات الصناعية في المستقبل ؟

أما النهج الآخر، وهو ليس نهجنا ، فهو نهج توسيع نطاق التحقق ليشمل جميع الصناعات الكيميائية • فسوف يكون، في رأينا ، نهجا غير عملي ويمكن أن يؤثر تأثيرا ضارا على الأنشطة الاقتصادية للدول•

وهذا ما زادت في اثباته لنا ورقتا العمل اللتان قدمتهما المملكة المتحدة (CD/514 و CD/575) واللتان تكشفان، في ظل التدقيق المحكم ان واضعيهما يودان اخضاع المئات بل والآلاف من شتّى المواد الكيميائية لجميع أنواع الرقابة الصارمة التي تكون كاملة الشمول بدلا من أن تكون مركزة على أخطر مراحل الانتاج التكنولوجية • والآن، هل هذا الأمر ممكن فعلا؟

وللمرء أن يسأل بحق عما يكون أخفّ عبئا على الصناعة الكيميائية • هل هو عدد معين من القيود المعقولة ، أو هي رقابة شاملة قد يثبت أن آثاره بالنسبة للمصالح الاقتصادية والمصالح الأخرى للدول أبعد ما تكون عن الاعتدال ؟

وثمة مسألة أخرى تتطلب نهجا بالغ الحذر ومتوازنا وموثوقا به هو نهج ازالة وتفكيك أو تحويل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية • ومن المرجح أن يوافق الجميع على أن المواد الكيميائية السامة بما في ذلك المواد التي يعتزم استخدامها في أغراض الأسلحة الكيميائية ، يتم الحصول عليها في الصناعة الكيميائية نتيجة لعدة مراحل انتاجية لكل منها بنية تكنولوجية مختلفة • واحدىَ هذه المراحل هي لمرحلة التكنولوجية النهائية في انتاج المواد المهلكة الفائقة السمية أو المكونات الرئيسية للمنظومات الشطرية • فما الذى ينبغي اذن أن يكون موضع الاهتمام العملي من وجهة نظر وضع الاتفاقية ؟ هل تنبغي ازالة المنشأة برمتها ، أو أن من الأنسب الاقتصار على ازالة الجزء المسؤول عن المرحلة التكنولوجية النهائية ؟ يبدو ان الجواب على ذلك واضح •

وان احجام بعض الأطراف المتفاوضة عن التكيف لمواقف الآخرين، والرغبة في فرض نهج ذاتي من جانب واحد يوضحان سبب عدم حل مسألة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية حتى الآن في المفاوضات. وان ما لايزال يتعين عمله هنا بصفة رئيسية، في رأينا، هو الاتفاق على اجراء لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية لا يتيح ميزات عسكرية منفردة لأى طرف في أى من مراحل التدمير. ونحن مستعدون لدراسة كل أنواع المقترحات التي قدمت أثناء المفاوضات بما في ذلك المقترح العملي الذى قدمه أحد الوفود ويدعو الى مناوبة تدمير مخزونات الأسلحة الأخطر مع مخزونات الأسلحة الأقل خطرا فتراعى بذلك بعض العوامل من قبيل زيادة الثقة المتبادلة بين الدول أثناء تدمير المخزونات، والمحافظة خلال ذلك الوقت على القدرة على ابداء رد فعل مناسب تجاه الانتهاكات المحتملة للاتفاقية من جانب الأطراف أو غير الأطراف وما الى ذلك.

وطوال التاريخ الطويل للمفاوضات الدولية، كان الأطراف في أية محادثات يضعون أولا أسس ومعايير متفق عليها ثم لا يشرعون الا بعد ذلك فقط في صياغة تعاريف محددة على أساسها. وكان الأمر كذلك أيضا في المحادثات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية. فقد عرفت معايير السمية بأقصى قدر من الدقة على أساس عوامل موضوعية، وقدم تعريف موقت للسلائف الرئيسية، وتم انجاز أعمال بشأن بعض الأحكام الأخرى في الاتفاقية المقبلة. والآن بعد عدة سنين من الجهود التفاوضية الشاقة، يقترح علينا التخلى عن المعايير الموضوعية وأن نستعيض عنها بفئات ذاتية محضة من قبيل فكرة "الخطر" الذي تنطوى عليه مواد كيميائية مختلفة على سبيل المثال وأكرر ان هذا المفهوم هو مفهوم ذاتي. فسيعني شيئا بالنسبة لدولة وشيئا آخر بالنسبة لدولة أخرى. وسيكون من الصعب بالتأكيد التوصل الى اتفاق على هذا الأساس. والحقيقة أن هذا النوع من النهج يقلب مسألة السلائف الرئيسية رأسا على عقب. واعتقادنا الراسخ هو أن أول ما يتعين عمله هو تحديد المعايير والاتفاق عليها ثم لا ينبغي الا بعد ذلك، واستنادا الى تلك المعايير وضع قائمة بالسلائف الرئيسية. ونحن نعتقد انه قد تم وضع حل تقني لهذه المشكلة بالفعل وأنه ينبغي الآن صياغتها كمشروع بند في الاتفاقية المقبلة.

وسيفتح ذلك الباب أمام وضع قائمة بالسلائف الرئيسية في حد ذاتها. ولا تصمد للنقد الحجج القائلة أن بعض السلائف قد لا تفي بكل المعايير الموضوعة. فنحن نفترض أن الاستثناءات من القاعدة العامة، وعندما يكون ذلك ضروريا حقا، يمكن معالجتها في نطاق الاتفاقية. وقد عرض علينا مؤخرا نهج "جديد"، قدم باعتباره "تنازلا" مهما، تصاغ بمقتضاه المعايير، مواكبة وضع القوائم. ولكن هذا لا يفضي بنا الى شيء. فستنشأ مسألة المعايير كلما أضيف أحد السلائف الرئيسية الى القائمة. ولذلك ينبغي تعريف المعايير والاتفاق عليها سلفا.

ومسألة السلائف الرئيسية التي مكن استخدامها لانتاج أسلحة كيميائية شطرية هي بطبيعة الحال مسألة منفصلة. ويقترح الوفد السوفياتي أن يشار، لأغراض الاتفاقية، الى هذه السلائف الرئيسية باعتبارها عناصر رئيسية لمنظومات كيميائية شطرية، حيث ان السلائف الرئيسية ليست كلها مناسبة لذلك الدور نظرا للمتطلبات الدينامية الحرارية الخاصة لأى منظومة شطرية.

وتقترح بعض الوفود أثناء المفاوضات أنظمة مختلفة تماما تتبع بالنسبة لنفس المواد الكيميائية. فعلى الرغم من انه لن يمكن لأغراض وقائية انتاج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية سوى في منشأة متخصصة صغيرة بكميات تصل الى طن واحد سنويا ورهنا بأقصى صور الرقابة الدولية صرامة، فان الانتاج لأغراض أخرى مباحة سيتاح في أى مكان وبكميات غير محدودة. وفي حين أن

وضع اتفاقية على أساس مثل هذه المقترحات يقضي على القاعدة الصناعية الحالية لانتاج الأسلحة الكيميائية، يمكن أن ينتهي بتحديد جميع الشروط الأساسية اللازمة لاقامة قاعدة جديدة أكثر تقدما وتطورا. ولا يمكن أن نقبل مثل هذا المعيار المزدوج لضمان عدم انتاج الأسلحة الكيميائية. وينبغي عدم السماح بذلك. ويعتقد الوفد السوفياتي أن دراسة مقترح فنلندا بشأن الصور المحتملة للمنشأة الصغيرة يمكن أن تفيد على نحو ما في معالجة مثل هذه المسألة.

وتلقى المقترحات المقدمة من وفود أخرى بهدف الاهتداء الى حلول مقبولة من جميع الأطراف دراسة دقيقة من جانبنا. وينطبق هذا بصفة خاصة على مقترحات فرنسا بشأن انتاج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية وتصنيف المنشآت وتحديد نظم كل منها وحل مشكلة الأسلحة الشطرية، وكذلك المقترحات المقدمة من وفد الصين ومن وفود أخرى.

ان اعداد مبادىء وترتيبات للتفتيش بالتحرى لتوضيح المواقف الغامضة كان ولايزال واحدة من أشق مهامنا. وليس هناك من يقترح، كما يحاول وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يظهر، أن التفتيش بالتحدى لا ينبغي أن يتم الا اذا كان هناك ما يثبت انتهاك الاتفاقية. وهذا، على الأقل، ليس هو موقفنا. ان ما نعتقده حقا هو أن التفتيش بالتحدى يتطلب احساسا خاصا بالمسؤولية وواقعية سياسية من جانب الدول. وينبغي أن يفهم أن الامتثال للاتفاقية يستند أساسا الى حسن نية الدول الأطراف فيها الى رغبتها في وجود عالم يسوده السلام أقل نوءا بعبء سباق التسلح والى رغبتها في القضاء على نفس وسائل شن حرب كيميائية. كما أن الالتزام بالاتفاقية يستند أيضا الى أن الدول التي عادة ما تولى هيبتها السياسية أهمية بالغة لن تسمح باضرار تلك الهيبة بسبب خطأ ترتكبه.

وهذا هو النهج الوحيد الذى يمكن أن يساعدنا في أن ننظر الى التفتيش بالتحدى من منظور صحيح في اطار الاتفاقية وفي أن نصوغ النصوص ذات الصلة صياغة سليمة دون اضعاف ذات غرض هذا التفتيش أو تقويض الحقوق السيادية للدول. وينبغي أن يكون من المفهوم جيدا في واشنطن أن المحاولات الرامية الى جعل التحقق بالتحدى الزاميا وتلقائيا لن تؤدى الا الى ضياع وقتنا الذي نحتاجه لاعداد الاتفاقية. وان ردنا على هذه الاقتراحات هو رد سلبى على نحو لا غموض فيه.

وفي هذا الصدد أود أن استرعي الانتباه الى المبدأ التالي الذى لا يهم فقط المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية. وكما هو معروف جيدا، تشير الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الى أن طريقة وشروط التحقق المنصوص عليها في أي اتفاق معين تتوقف على أهداف ذلك الاتفاق ونطاقه وطبيعته. فاذا ما طبقنا ذلك على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التى يجرى وضعها الآن، من الواضح أن هذا يعني انه ينبغي أن تكون طريقة وشروط التحقق على نحو يسمح بالتحقق بشكل موثوق به مما اذا كان يجري الامتثال للاتفاقية من ناحية، ومن انهما لا يتجاوزان نطاقها من ناحية أخرى. ومن هنا لا نستطيع الا أن نعترض على طرق التحقق التي يمكن أن تستخدم في أغراض تتجاوز اغراض الاتفاقية.

ولا يتطلب حظر الأسلحة الكيميائية على الاطلاق أشياء مثل توفير امكانية الوصول الى المنشآت التي تنتج أنواع الأسلحة التي لا يتناولها الاتفاق المشار اليه. اذا ما أردنا أن نبدأ مهمة خطر الأسلحة الكيميائية بشكل جدى، ولذلك من الطبيعي جدا، ينبغي أن توضع اجراءات التحقق بحيث يمكن اساءة استخدامها للتدخل في أنشطة الدول التي لا تشملها الاتفاقية التي تحظر نوعا محددا واحدا من أسلحة التدمير الشامل.

ولقد شددنا مرارا وتكرارا على أنه لا يمكن مناقشة التحقق العام الكامل الا في مرحلة نزع السلاح العام الكامل، في حين أن المحاولات الرامية الى فرض تحقق شامل وتام كجزء من اتفاق محدود لحظر نوع واحد محدد، وان كان هاما، من أسلحة التدمير الشامل- أى الأسلحة الكيميائية، معناها وضع عقبات مفتعلة على طريق اعداد هذا الاتفاق.

وفي الختام أود أن أكرر أن الوفد السوفياتي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مفاوضات جادة وبناءة بغية القيام بأسرع ما يمكن بعقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية. وكما هو معروف تماما كنا من بين الذين اقترحوا ترشيد استغلال وقتنا المخصص للمفاوضات ومازلنا ملتزمين التزاما راسخا بمقرر المؤتمر الذى اتخذه أو التوصية التى قدمها في دورته السابقة بشأن عقد دورة ممددة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في خريف عام ١٩٨٥.

وبالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فان حظر الأسلحة الكيميائية كان ومايزال المهمة ذات الأولوية الواردة في أهم وثائق الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وللحكومة السوفياتية. وسيبذل الوفد السوفياتي كل ما في وسعه للقيام بهذه المهمة بأسرع ما يمكن.

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس.

وأعطي الآن الكلمة لممثل الهند، السفير دوبي .

السيد دوبي (الهند) : السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن صادق سرور وفدي بروءيتكم ترأسون أعمال موءتمر نزع السلاح خلال شهر نيسان/ابريل الحالي، فيوغوسلافيا والهند تتمتعان بأوثق العلاقات وأكثرها ودا في جماعة الأمم. وقد تعززت العلاقات بين بلدينا وأضفت بعدا جديدا لا يستهان به بمشاركتنا الكبيرة في أهداف حركة عدم الانحياز والتزامنا الدائم بها. وقد علقت حركتنا أهمية كبيرة على هدف نزع السلاح مع تشديد خاص على المهمة الملحة المتمثلة في منع نشوب الحرب النووية ووقف سباق التسلح النووى. ومساهمات يوغوسلافيا في مبادئ حركة عدم الانحياز وأهدافها بما في ذلك مساهمتها في نزع السلاح، معروفة جيدا. ومع توليكم دفة الأمور، نتوقع لموءتمر نزع السلاح أن يحرز تقدما ملموسا في عمله خلال هذا الشهر. ولنا ثقة كبيرة في قدراتكم البارزة كديبلوماسي وفي خبرتكم الطويلة الغنية في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف. وأود أن أوءكد لكم تعاون وفد الهند معكم على أكمل وجه في ادائكم لمهام منصبكم الرفيع.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقدير وفدي للعمل الذى انجزه سلفكم، السفير ادولفو تايلهاردات من فنزويلا. وليس هناك اشادة أفضل بنجاح رئاسته من أن بيانه الختامي في الموءتمر قد تلاه قرار بانشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وذلك للمرة الأولى.

وسوف أكرس بياني اليوم للبند ٣ من جدول أعمال الموءتمر وهو منع الحرب النووية. وقد ألقيت عدة بيانات هامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويستحق بعض هذه البيانات ثناءنا ، ولاسيما تلك التي أدلى بها ممثلو البلدان الغربية الموقرون، وذلك للصراحة التي قدم بها أصحاب هذه البيانات وجهات نظر بلدانهم فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية. وان عدم مشاركتنا في هذه الآراء أمر آخر اذ انها آراء تكرر بوجه عام مواقفهم الماضية التي تتسم بالجمود. وعلى سبيل المثال، فقد حدثونا مرة أخرى عن الأهمية التي يعلقونها على مذهب الردع

النووى لضمان أمنهم القومي والحفاظ على السلم العالمي• وسمعنا أيضا أن مسألة منع الحرب النووية لا يمكن مناقشتها بمعزل عن مسألة منع الحرب بصفة عامة •

وقد ظلت هذه الحجج وغيرها مما يسوقه هؤلاء الممثلين بلا تغيير بالرغم من بعض التطورات الأخيرة ذات الدلالة البالغة الأهمية، مثل التأييد شبه العالمي بما فيه تأييد حكومات هذه البلدان للاكتشافات التي تم التوصل اليها بشأن الشتاء النووى، وكذلك التسليم، على أعلى مستويات رسم السياسة في بعض هذه البلدان، بأن الردع القائم على أساس الأسلحة النووية الهجومية غير قابل للاستمرار وغير مستصوب، وبالتالي ينبغي اما تعزيزه واما الاستعاضة عنه باستحداث أسلحة دفاعية ومن الحقائق المؤسفة أيضا أنه في الوقت التي تساق فيه هذه الحجج، ما تزال مسألة اتخاذ اجراء عاجل وفعال لتفادى التهديد بفناء الجنس البشرى مهملة عموما •

لقد أصبح من العسير معالجة المشكلة برمتها بسبب عدم التوافق بين الطابع الأساسي للترسانات النووية المعاصرة كآلات لافناء العالم والادراك الخاطيء لفائدتها في نظر الذين يحوزونها بوصفها وسيلة للحفاظ على ما يشار اليه بـ "السلم المستقر والأمن الدولي"• وغني عن القول أن الأغلبية العظمى من البشر ومن دول العالم والذى يبلغ عددها ١٣٠ دولة أو نحو ذلك، غير قادة على ادراك جدوى ذلك على الاطلاق، وكثيرا ما يختلط عليها الأمر عندما يحاول البعض اقناعها بهذا الجانب من جوانب الترسانات النووية • فهذه الدول وملايين المواطنين في البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، لا يستطيعون سوى أن يروا الكيفية التي أوصل بها سباق التسلح النووى المتصاعد الذى يغذيه الايمان بفائدة الأسلحة النووية ، العالم بلا هوادة الى حافة الكارثة النووية •

ان استمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تناول تهديد الحرب النووية ما لم يمكن ايقاف كل الحروب يعني ضمنا تهديدا موجها للعالم بأن يحفظ الأمن فيه بواسطة سلاح الارهاب الأعظم • وهو تحذير لكل بلدان العالم لكي توقف نزاعاتها اذا ما رغبت تفادى التهديد النووى وفي البقاء• كما أنها طريقة بارعة على نحو جدير بالملاحظة لصياغة المشكلة بحيث تنجح الصياغة وحدها في التخلص من المشكلة دون أن تفرض أي التزامات لحلها •

لقد بقيت الانسانية بما لها من رغبة لا تقهر في الحياة وفي اثراء الحياة عبر آلاف السنين بعد حروب كثيرة • فالحرب والعوز والحرمان ليست بأمور غريبة بالنسبة لتاريخ البشرية • والمخيف هو التهديد الكامن في المذهب الأمني لهذه الدول الحائزة للأسلحة النووية، بان تحتفظ بحقها في اختيار تدمير العالم بأسره اذا لم تقم الدول الأخرى بالقضاء على المنازعات والتوترات •

وبطبيعة الحال ، لم نتمكن من ايجاد عالم يسوده الانسجام ويخلو من التوتر وينبغي أن تستمر الجهود من أجله ، ولكن كما هو وارد ضمنا في استراتيجية الردع النووي، قول ان عدم الانسجام والتوتر والمنازعات يمكن أن يؤدوا في النهاية الى ابادة شاملة يعتبر أمرا مخيفا حقا وهذا أقل ما يمكن أن يقال•

ولا ريب في أننا جميعا هنا نعارض الحروب كلها تقليدية كانت أو نووية • وفيما يتعلق بالهند لا يوجد ما هو أبغض لطباعنا وتقاليدنا الوطنية من أن تشن الدول الحروب ضد بعضها البعض• وقد تخلى أحد ملوكنا وهو أشوكا، منذ القرن الرابع قبل الميلاد عن الحرب كوسيلة لحكم الدولة أو للسياسة الخارجية •

ولكن قول انه لا يمكن مناقشة مسألة منع نشوب الحرب النووية دون أن نناقش الحروب التقليدية لا يعبر عن نهج جاد في معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية في جدول أعمالنا • فلو مضينا بهذا الاصرار الى غايته المنطقية لكنا لا نجلس في هذا المؤتمر ولا نبحث موضوع حظر الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الاشعاعية كل على حدة - دون أن ندخل في ذلك بحث كل الحروب والدوافع والأسباب الأساسية المؤدية للحروب • ومن ثم لا يمكننا تفادى استنتاج أن الاصرار على تجميع كل الحروب معا أو التحدث عن منع الحروب كلها تحت عنوان "منع نشوب حرب نووية" هو مجرد وسيلة لتحويل الانتباه عن تهديد الحرب النووية •

ان الموقف الذى يسعى الى تجميع الحروب التقليدية والنووية معا هو عبارة عن امتداد الى وقتنا الحاضر المتأزم بسبب تهديد الحرب النووية للمذاهب العسكرية التي كانت سائدة قبل ظهور الأسلحة النووية • فمذهب الردع النووى الذى تعتنقه الدول الحائزة للأسلحة النووية هي استمرار لاستراتيجيات الانتصار في الحروب التي اتبعتها الدول الصناعية الشمالية خلال المائة سنة الماضية أو حوالي ذلك •

وقد عرف كلاوسفيتز استراتيجية الانتصار في الحروب هذه بأنها متابعة للبسالة بتصعيد الحرب الى الأبد من خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا الى حين تحقيق النصر النهائي • وقد اتبعت هذه الاستراتيجية طوال الحرب العالمية الثانية • وكان قذف المدنيين أثناء الحرب في لندن وغيرها من مدن المملكة المتحدة والانتقام على نطاق أوسع بكثير بقصف هامبورغ ودرسدن وغيرها من المدن الألمانية آخر الأمثلة ، قبل ظهور الأسلحة النووية ، لمتابعة هدف النصر من خلال التصعيد •

ان ما أدى بنا الى المأزق الحالي المتمثل في التهديد الوشيك بمذبحة نووية هو أنه لم يحدث أى تغيير في استراتيجية الانتصار في الحرب هذه حتى بعد أن احتازت الدول الحائزة للأسلحة على أسلحة نووية • ومن الناحية الذاتية ، استمرت الاستراتيجية العسكرية نفسها ، ولكن من الناحية الموضوعية فان مجرد ظهور الأسلحة النووية غير من طبيعة الحرب تغييرا جذريا • وهكذا منذ عام ١٩٤٥ ، نشأ انفصام مريع ما بين النوايا المعلنة للاستراتيجيين العسكريين والحقيقة الموضوعية لاداء أسلحتهم • لنذكر مجرد مثال واحد لهذا الانفصام وهو ان من المعروف تماما أنه عندما ألقيت القنبلتان الذريتان الأوليان على هيروشيما ونجازاكي ، لم يكن أحد يعرف أنها يمكن أن تقتل بالاشعاع أيضا • وفي زمن أقرب عهدا عندما درست آثار الحرب النووية ، لم تؤخذ في الاعتبار سوى آثار العصف والحرارة والآثار الاشعاعية الفورية والممتدة واستنفاد طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من زيادة الاشعاع فوق البنفسجي • أما ما يكون على المناخ ، من آثار مئات الملايين من أطنان الغبار والسناج الذي تنتجه آلاف الانفجارات فلم ينتبه اليها أحد • ولم يؤخذ العامل الأخير في الاعتبار الا في الاكتشافات التي تم التوصل اليها عن الشتاء النووي والتي أثارت في البداية التشكك والانكار التام بين مقرري السياسة في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها ، ثم أدى بعد ذلك الى رفض صاخب لهذا الافتراض على أساس سلسلة من الحجج الضعيفة والزائفة من الناحية العلمية • والآن حتى هذه الدول قبلت الاكتشافات بشأن الشتاء النووي • ومع ذلك فان الحجج التي استمعنا اليها في مناقشة هذا الموضوع تبريرا لشن حرب نووية للدفاع الوطني عن النفس تشير بوضوح الى أن قبول الاكتشافات المتعلقة بالشتاء النووي لم يكن له أثر على المذهب الأمني الذى تعتنقه هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها • وتبين الاكتشافات بشأن الشتاء النووي بوضوح عدم جدوى كل استراتيجيات استخدام الأسلحة النووية تماما • وقد حاول المؤمنون بمذهب الردع على الدوام ألا تلهيهم مناقشة الآثار المخيفة للحرب النووية •

وكانت محاولتهم المستمرة هي أولا استبعاد هذه الآثار على أساس ما يدعونه من أنها مبالغ فيها أو أنها لا أساس لها من الصحة • وبعد ذلك عندما يصبح من المستحيل عليهم أن يتجاهلوا الصحة العلمية لهذه الآثار بأن ينفضوا عن أكتافهم المسألة برمتها بقولهم "وما أهمية ذلك ؟"•

وكانت قد تولدت في استراتيجيات الانتصار في الحرب لفترة ما قبل عام ١٩٤٥ عناصر قوية من القسوة والاستخفاف التام بحياة الغير وببقية البشر• وفي امكاننا أن نتصور تماما ما ستكون النتائج لو امتد نفس الاستراتيجيات، والموقف الذي ترتكز عليه الى فترة متأزمة بسبب تهديد الحرب النووية •

ومن المدهش أن نرى كيفية فشل النظريات العسكرية والمذاهب الاستراتيجية للحلف العسكري الرئيسي ، على مدى الأربعين سنة الماضية ، في التغلب على أثار الأسلحة النووية وكيفية تجاهلها عمدا •

ومن وجهة النظر هذه ، قد يبدو العجز الناجم عن هذه الاستراتيجيات العسكرية والمذاهب الأمنية عن التمييز بين الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الحرب، أمرا ينطوي على سذاجة ، وفي نفس الوقت متعمدا • وهو أمر ينطوي على سذاجة لأنه لا يراد تصديق أن الأسلحة النووية لا يمكن استخدامها استخداما عسكريا مثل قطعة من المدفعية • وهو متعمد لأن من يؤمن بهذه الاستراتيجية وبهذا المذهب يحاول عمدا أن يطمس الخط بين الأسلحة النووية ووسائل الحرب الأخرى بقصد عدم العدول عن سعيه الى جعل الأسلحة النووية قابلة للاستخدام عسكريا • وهذه العملية الأخيرة هي التي غذّت سباق التسلح حتى الآن• وقد حاول واضع الاستراتيجيات العسكرية ، مع كل اضافة متتالية أضافها الى أسرة منظومات الأسلحة النووية ، أن يجعل الحرب النووية حربا يمكن الانتصار فيها ، عن طريق زيادة مدى قذائفة (لكي تحميه المسافة)، وعن طريق زيادة القوة والدقة (لكي يوقف الأضرار التبعية)، وعن طريق زيادة السرعة (للمفاجأة ولضمان تقليل آثار الهجمات المضادة الى الحد الأدنى)• والسرعة الهائلة التي يجري بها استحداث ما يدعى بالجيل الثالث من الأسلحة النووية انما هي استمرار لنفس العملية ومع آخر مغامرة في منظومات أسلحة حرب الكواكب، يسعى هذا البحث عن امكان استخدام الأسلحة النووية في الأغراض العسكرية الى تحقيق أقصى حلم وهو الحصانة من الهجمات المضادة •

لقد نسب الى الأسلحة النووية فضل صون السلم خلال الأربعين سنة الأخيرة • غير أن تاريخ هذه الفترة يشهد على عكس ذلك تماما • فقد كانت الأعوام الأربعون الماضية فترة ممتلئة بالتوتر والنزاع واشتعال الحروب• وخلال هذه الفترة دخلت كل واحدة من الدول القائمة الحائزة للأسلحة النووية الحرب في أوقات مختلفة ـ فرادى وفي بعض المناسبات معا • وقد شاركت الدول المتقدمة الشمالية في ٦٠ في المائة من المنازعات المسلحة البالغ عددها ١٣٠ نزاعا مسلحا أو نحو ذلك، التي حصلت في فترة ما بعد الحرب والتي ذكرت في المناقشة التي دارت منذ بضعة أيام بشأن هذا البند من خلال تدخل مقنع أو علني وقد أسعرت الدول العظمى جميع هذه المنازعات تقريبا • وكان بعض هذه الحروب حروبا توكيلية قتل فيها الملايين من الناس ذوي الحظ السيء في الجنوب • وكون معظم هذه الحروب تم خوضها خارج مسرح المجابهة الرئيسي بين الدول العظمى لا يعفي هذه الدول بأي حال من المسؤولية عن هذه الحروب• ورغم انه لم تحصل حرب كبيرة بين الحلفين في أوروبا الا أن الطريقة التي يعدان بها جنودهما ، وحالة الاستعداد التي توضع فيها قواتهما النووية للضرب ليست على الاطلاق مسألة تبعث علي الطمأنينة أو التهنئة بالنسبة لهما أو لبقية العالم • فبأي طريقة اذن، حثت حيازة

الأسلحة النووية على سلوك مسؤول من جانب الدول النووية وحلفائها ؟ وماهي السمات التي أضفتها هذه الحيازة على الحالة الدولية النزاعة الى الأزمات منذ عام ١٩٤٥ ؟

والواقع هو أن سباق التسلح النووي، والمذهب الذي يقوم على أساسه، لم يفشل في منع الحروب فحسب وانما قاد الانسانية الى هاوية دمار ما بعده دمار. وبودّي هنا أن أقتبس من مقال نشر مؤخرا بقلم علاّمة بريطاني من جامعة كامبريدج هو البروفيسور د.ب.غالبي جاء فيه أنّ " الخطر النووي، على خلاف جبل ايفريست ليس قائما وحسب وانما يقترب بسرعة من هنا، ولا يمكن الاّ لنظرة تاريخية الى هذا الزحف الهائل أن توصل الى الأذهان هذا الفرق الحيوي ؟

لقد أوضح ممثلو بعض البلدان الغربية الموقرون في البيانات التي أدلوا بها ماهي في رأيهم، التدابير التي تتخذها هذه البلدان بالفعل لمنع نشوب الحرب النووية. وبدون شك أعطي في أحسن مكان الصدارة لاتفاقات الحد من الأسلحة النووية بين الدولتين الكبريين. ونحن نرى أن لهذه الاتفاقات علاقة محدودة جدا لمنع نشوب الحرب النووية. ونحن بقولنا ذلك، لا نريد بأية حال أن ننقص من أهمية المفاوضات الثنائية الجارية بين الدولتين الكبريين. وحتى اذا لم تنجح هذه المفاوضات الا في اعادة اقرار جو من حسن العلاقات بين الدولتين الكبريين فانه لايمكن الا أن تكون لها نتائج ايجابية بالنسبة لنا جميعا. وبالاضافة الى ذلك، فاذا أمكن أن تحقق هذه المفاوضات فعلا هدفها النهائي المتمثل في "منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء وانهائه على الأرض للتوصل في نهاية الأمر الى ازالة الأسلحة النووية في كل مكان"، سيكون في ذلك ما يدعو العالم بأسره الى أن يكون شاكرا لهاتين الدولتين الى الأبد. الا أن التدابير المباشرة المتعلقة بمنع نشوب الحرب النووية غير واردة في جدول أعمال هذه المفاوضات. وبالاضافة الى ذلك، مادامت هذه المفاوضات تجرى في اطار نفس الاستقرار الاستراتيجي الذاتي، ومادام يحتفظ بخيار شن الحروب النووية، ومادام لا يقبل أي نظام دولي يحظر استخدام الأسلحة النووية ،فانه لا يمكن أن تؤدى هذه المفاوضات بأية حال الى تفادي تهديد المذبحة النووية الذي يتوعد مصير البشرية. رغم اننا نعلل أنفسنا بآمال واسعة بالنسبة للمستقبل فانه لا يمكننا أن ننسى تجربتنا الماضية التي شهدنا فيها أن الاتفاقات السابقة لتحديد الأسلحة أدت الى تضاعف عدد ناقلات الأسلحة النووية والرؤوس الحربية النووية التي تحوزها الدولتان الكبريان. وعلى سبيل المثال، ازدادت الرؤوس الحربية النووية التي تحوزها الدولتان الكبريان بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٥ الى ثلاثة أضعاف في حالة والى ١٢ ضعفا في حالة أخرى.

لقد وضع المجتمع الدولي خلال المائة عام الماضية، أو نحو ذلك، عددا من الاتفاقيات بغية اضفاء طابع انساني على الحرب. واعلان سان بيترسبورغ لعام ١٩٦٨، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاها الاضافيان لعام ١٩٧٧، تعد أمثلة لهذه الصكوك القانونية. وتتمثل بعض أهداف هذه الاتفاقيات والبروتوكولات فيما يلي : أولا، الحد من حق المتحاربين في اتباع وسائل لاصابة العدو؛ وثانيا، تفادي استخدام الأسلحة التي تسبب آلاما لا ضرورة لها؛ وثالثا، ضمان حماية خاصة للمدنيين غير المشاركين في الحرب؛ ورابعا، عدم السماح باستخدام وسائل قد تسبب موت أعداد كبيرة من السكان في البلدان المحايدة.

ومما له دلالة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية حاولت أن تستبعد صراحة الأسلحة النووية من تنفيذ هذه الاتفاقيات. وعلى سبيل المثال، قال ممثل الولايات المتحدة في دورة عام ١٩٧٥ للمؤتمر الدبلوماسي المعني بالبروتوكولين الاضافيين لاتفاقية جنيف ما يلي: "ان وضع قاعدة قانونية مقبولة

تنطبق على استخدام أسلحة التدمير الشامل من شأنها ألا توفر، بالتأكيد تقريبا، الا قدرا ضئيلا من الحماية أو لا توفر أية حماية على الاطلاق في الحروب التقليدية • وعلى عكس ذلك تستهدف القواعد مثل تلك التي نحن نعمل بشأنها في هذا المؤتمر الحرب التقليدية ولن تكون مناسبة تماما في سياق استخدام أسلحة التدمير الشامل"• وقال ممثل المملكة المتحدة وهو يوقع على البروتوكولين الاضافيين ان " ليس الهدف منهما أن يكون لهما أي أثر على استخدام الأسلحة النووية أو أن ينظما استخدامها أو أن يحظراه"• وينشأ السؤال المتعلق بالكيفية التي يمكن بها لدولة أو لحلف عسكري الاستمرار في اعتبار الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية في فئة واحدة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة أو بمنع الحرب، والتمييز مع ذلك بين هاتين الفئتين من الأسلحة عندما يتعلق الأمر بالالتزامات الواجب تحملها بموجب الصكوك الدولية التي تتضمن قوانين الحرب ؟

ويشجعني أن أجد في البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان الغربية الموقرون أنهم مستعدون للنظر بجدية في البند المتعلق بمنع الحرب النووية • وقد قال ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر في البيان الذي أدلى به أمام مؤتمر نزع السلاح يوم ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٥ " أن الأهمية الغالبة التي نوليها لهذا الموضوع تحيي أملنا في امكانية البدء في عمل مثمر وموضوعي بشأن هذا البند من جدول الأعمال في عام ١٩٨٥"• وقال ممثل الولايات المتحدة الموقر في بيانه : " اننا مستعدون من ناحيتنا للمشاركة بجدية في زيادة بحث جميع جوانب هذه المسألة الهامة في مؤتمرنا وفي أماكن أخرى "• وألحّ هذان الممثلان وفي نفس الوقت على أنهما يريدان أن تراعى جميع الآراء وأن تستكشف تماما، عند القيام بأي نظر في هذا البند من جدول الأعمال، دون اعطاء أي أولوية لبعضها على البعض الآخر• وهذا بالتحديد هو ما اقترحته مجموعة الـ ٢١ في ولايتها المتعلقة بانشاء لجنة مخصصة للنظر في هذا البند• وعند تعليلي لموقف مجموعة الـ ٢١ في البيان الذي أدليت به في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤، أوضحت تماما أن هدفنا هو النظر في جميع الجوانب - القانونية، والسياسية والتقنية، والعسكرية - في كل من الاقتراحات المعروضة على المؤتمر وفي كل من نهوج معالجة هذه المشكلة دون اعطاء أية أولوية لأي اقتراح على الاقتراحات الأخرى• واني لا أفهم لماذا لا يمكن لتلك الولاية أن تشكل الأساس للنظر في هذا البند في هذا العام•

وفي هذا الصدد، فان الشرط الأساسي الشاذ الذي وضعته هذه البلدان، وهو رسم برنامج عمل ووضع مخطط للأولويات من أجل مناقشة مختلف المقترحات، لا يمكن الا أن يبدد جهدنا بأن يجعل من كل عملية وضع اطار لمناقشة هذه المسألة مثارا لنزاع شديد• وعندئذ سوف نناقش الى ما لانهاية ما الذي ينبغي أن نناقشة بدلا من مناقشة التدابير الملموسة والعملية لمنع نشوب الحرب النووية• ولا يسعنا أن نرى لماذا يكون من الضرورى وضع برنامج عمل مفصل في حين أن الولاية التي أوشكنا أن نتفق عليها في العام الماضي لم تمنع مناقشة أي اقتراح• كما أننا لا نفهم السبب الذي يجعل المجموعة الغربية تبدأ في ممارسة لتقديم قوائم مجدولة للمقترحات في حين أن هذه المقترحات قد سبق تقديمها بالفعل كوثائق تتعلق بمؤتمر نزع السلاح وفي حين أنه يمكن أن تتناولها على أفضل نحو الهيئة التي قد تنشأ للنظر في هذا البند• والاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه هو أن هذه الخطوة ترمي الى جعل المناقشة حول ماهية ما ينبغي مناقشته غاية في حد ذاتها، وبهذا يتم اسباغ مظهر من النشاط في حين تصبح العملية بأسرها مثار نزاع الى درجة تمنع المؤتمر من التصدي للقضايا الحقيقية•

وأي تقييم موضوعي لمجرى المفاوضات المتعلقة بهذا البند في عام ١٩٨٤ من شأنه أن يثبت أن مجموعة الـ ٢١ قد أبدت أقصى قدر ممكن من المرونة سعيا منها الى بدء مناقشة جادة• ونحن

مستعدون لبدء تناول الموضوع بنفس الروح وبنفس المرونة هذا العام أيضا • ولكننا نجد صعوبة في مواكبة تغير مواقف المجموعة الغربية • ففي العام الماضي قبلت معظم هذه البلدان انشاء لجنة مخصصة رهنا بالاهتداء الى اتفاق بشأن ولايتها • وهي تنكص في هذا العام عن ذلك الاتفاق وتقترح شكلا مختلفا للمناقشة • وفي العام الماضي، قيل لنا انه يجب علينا، قبل أن نبدأ المفاوضات، أن نستكشف وأن نحدد المسائل المتعلقة بالتفاوض• ومراعاة لهذا الموقف من جانب المجموعة الغربية، فقد قبلنا ولاية لا تنطوي على التفاوض بالنسبة للجنة المخصصة المقترحة • وفي هذا العام، لا نطالب بتغيير الاطار المؤسسي للمناقشة فحسب بل يقال لنا أيضا انه يجب علينا، قبل استكشاف المسائل المتعلقة بالتفاوض وتحديدها، أن نتفق على ما نحن مقبلون على مناقشته• فهل هذا حقا نهج جاد وصادق للنظر في هذه المسألة الحيوية، مسألة منع نشوب الحرب النووية ؟

نحن أيضا لا نشارك في الرأى الذى أعربت عنه بعض البلدان الغربية والقائل ان الغرض من المناقشة هو مجرد الاسهام في تحسين فهم الموضوع• ونود أن نوضح أن الهدف من النظر في هذا الموضوع هو التفاوض على اتفاق أو اتفاقات بشأن تدابير عاجلة وعملية لمنع نشوب الحرب النووية • وأي شيء دون ذلك، سيعني الغض من شأن هذا المحفل التفاوضي الوحيد المعني بشؤون نزع السلاح في العالم والتخلي عن مسؤوليتنا المتمثلة في وضع تدابير عاجلة لانقاذ البشرية من مذبحة نووية •

ان الحرب كما قال كلاوزفيتز حرباءحقيقية تتخذ ألوانا كثيرة • وذلك يصدق بالنسبة للحروب قبل ظهور الأسلحة النووية • فتهديد الحرب النووية لا يستدعي صورة الحرباء بل صورة رأس الكوبرا الأسود والمميت• ولذا فلنتجه مباشرة وصراحة الى معالجة هذه المسألة بدلا من أن نحوم حول الموضوع• وكما قال رئيس وزرائنا شري راجيف غاندي في كلمته أمام مؤتمر قمة الدول الست المعني بنزع السلاح النووي "فلنعمل على توطيد ايمان الانسانية بنفسها وبقدرتها على قهر الخطر الذي تولد من التكنولوجيا التى ابتكرتها بنفسها"•

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس•

وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير بيسلي•

السيد بيسلي (كندا) : السيد الرئيس، من الواضح تماما، في ضوء البيان غير المثير للجدال الذى كنت أنوي الادلاء به، انني اتحدث الآن في وقت عصيب بعض الشيء• غير انني ، على الرغم من ذلك، أود أن أهنئكم شخصيا على توليكم الرئاسة، وأن أرحب ترحيبا حارا بالسفير كوماتينا، الأمين العام الجديد للمؤتمر لأني لم أقم بذلك رسميا قبل الآن• وينبغي لي أن أوجه الشكر أيضا الى الرئيسين السابقين للمؤتمر، السفير تايلهاردات، والسفير بويتز، لادارتهما أعمال مؤتمرنا بمهارة، وأنا لا أستخدم هذه الكلمات بالطريقة المألوفة وانما أعنيها بكل صدق• ومما يسرني بصفة خاصة، يا سيادة الرئيس، أن أتحدث اليوم تحت رئاستكم، لأننا أصدقاء وزملاء منذ زمن طويل بل ويمكنني أن أقول رفاقا في مجال تحديد الأسلحة، ومما يزيد من سروري مرة أخرى أن تمثلوا بلدا تربطه بكندا مثل هذه العلاقات الودية والوثيقة •

وفيما يتعلق بقضية لم أكن أنوي تناولها، أعتقد انني أفهم صدق البيان الذي استمعنا اليه وما ورد فيه من اشارة الى الانتصار على النازية • فقد كان ذلك كفاحا اشترك فيه بلدي منذ بدايته، وآمل ألا يساء فهم دوافعي اذا قلت اننا دخلنا ذلك النزاع بقرار مستقل اتخذته الحكومة الكندية بعد طول رويّة وفي الأيام القليلة الأولى لذلك النزاع، دفاعا عن السلامة الاقليمية والاستقلال الوطني لأحد

البلدان، هو بولندا نفسها، وأعرف ان السفير توربانسكي لن يسيء فهم ما يدفعني الى قول ذلك، وبالتالي أعتقد انه قد يكون من المناسب تذكر الحروب الماضية في تحديد السبب الذي يجعل من واجبنا أن نحاول تجنب الحروب من خلال جهودنا •

كما أود أن أذكر ان من الواضح أن ليس بمقدور أي بلد حتى أن يفهم أو أن يدرك الخسائر التي تكبدها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي كانت كبيرة جدا وأكبر من خسائر الآخرين الى حد بعيد، غير ان من الخطأ أن نفترض اننا جميعا لا نعلم نوع العذاب الذي يمكن أن توجده تلك الحرب• لقد تعرضت أسر كندية كثيرة، بما في ذلك أسرتي، لخسائر فادحة • لقد جرح أحد اخوتي وقتل آخر، وكانت شقيقتي تعمل في الخدمات• وكان المفروض أن يأتي دوري بعدهم عندما انتهت الحرب، والحمد لله على ذلك، وبالتالي أقول ذلك، لا ردا على السفير اسرائيليان بل مشاركة مني له في رفضه التام لذلك النوع من الحرب أو أي نوع آخر منها •

لقد أولت الحكومة الكندية التي انتخبت في أيلول/سبتمبر الماضي، درجة كبيرة من الأولوية لتحديد الأسلحة ولنزع السلاح• وفي سلسلة بيانات عامة أدلى بها، أوضح رئيس الوزراء برايان مولروني انه " ليست هناك أية قضية أكثر الحاحا أو أكثر ضرورة ••• في المساهمة في تخفيض تهديد الحرب وفي مساندة قضية السلم • وأشار، وهو ما لا يحتاج أحد في هذا المؤتمر الى معرفته، الى أن التقدم سيكون "عملية بطيئة وشاقة"، ولكنه أكد على انه "لا يمكن أن يكون هناك أي انقطاع في جهودنا الرامية الى تخفيض تهديد الحرب• ومهما كانت المفاوضات مخيبة للأمل أو عسيرة ينبغي مواصلتها"•

وفي وقت لاحق، في اجتماع عقده رئيس الوزراء مولروني و الرئيس ريغان في مدينة كويبك في ١٨ آذار/مارس قال الزعيمان "نحن ننشد عالما أكثر استقرارا فيه تخفيض كبير لمستويات الأسلحة النووية"• وقد يكون من المناسب أن نلاحظ، في ضوء البيان الذي استمعنا اليه توا بشأن منع الحرب النووية، انهما اتفقا على " ان اتخاذ تدابير هامة ومنصفة ودائمة ويمكن التحقق منها في مجال تحديد الأسلحة، يمكن أن يكون لها دور في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، والحفاظ على أمننا عند مستوى أدنى من القوة والتسلح، وتخفيض خطر الحرب ـ النووية والتقليدية على حد سواء"• ولكنهما أكدا أيضا تصميمهما، وهذا ماله صلة وثيقة مباشرة بأعمالنا، على " العمل لاكتساب اتفاق بشأن اتخاذ تدابير فعالة في المفاوضات الدولية في فيينا وجنيف وستوكهولم" وفي العملية التي تستهدف اجراء تخفيض هام في الأسلحة بين الشرق والغرب•

وبالمثل أعلن الرايت هونورابل جو كلارك، في خطبة أدلى بها في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة "ان كندا عازمة، من جهتها، على مواصلة القيام بدور رئيسي في السعي الى السلم ونزع السلاح"• ونحن نعتقد ذلك صادقين، بالرغم مما يرد من اشارات الى الدول الغربية قد توحي بشيء مختلف• كما انه أضاف قائلا على نحو أكثر تحديدا : " سنحاول احراز تقدم نحو معاهدة للحظر الشامل للتجارب، عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة وعملية • سوف تشجع اجراء المناقشة بين الدولتين الكبريين والمناقشة المتعددة الأطراف بشأن جميع أسلحة الفضاء الخارجي، وسوف نوعز باجراء مزيد من الدراسات عن كيفية امكان التحقق من حظر أسلحة الفضاء سوف نعمل في سبيل انجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في العام القادم"، وهي نقطة سأعود اليها، " لمنع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية"• وأضاف : "اننا سنواصل الحث على وضع اتفاقية قابلة للتحقق، تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية "، وهذا هو اطار السياسة

الذي يقبل به الوفد الكندي على الموءتمر• ولدينا تعليمات مشددة بعمل كل ما يمكن موءتمر نزع السلاح من مواصلة أعماله الموضوعية وترك المساومة بشأن القضايا الاجرائية، وتلك أيضا نقطة سوف أعود الى التحدث عنها•

ان الأولويات الأساسية للحكومة الكندية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، خارج هذا الموءتمر، هي : المساهمة في احراز تقدم في محادثات الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وضمان عدم انتشار الأسلحة النووية•

أما داخل موءتمر نزع السلاح، فان اولوياتنا الرئيسية هي : معاهدة للحظر الشامل للتجارب، منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وتعجيل ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية•

ومع سعي الحكومة الكندية الى تحقيق هذه الأهداف، فانها ملتزمة أيضا بالمضي قدما في موضوعات أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة في موءتمر نزع السلاح، بما في ذلك على وجه الخصوص : منع نشوب الحرب النووية، وعقد معاهدة للأسلحة الاشعاعية•

وقد تحدث كثير من الممثلين قبلي في هذه الدورة، وأنا أتكلم في فترة متأخرة منها، تعرضوا لنقطة أو أكثر من النقاط الثلاث التالية : أكدوا أهمية موءتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الموجود لنزع السلاح، لاحظوا مع الأسف أن موءتمر نزع السلاح وسلفه، لجنة نزع السلاح، لم ينجزا اتفاقا واحدا في فترة ٦ سنوات ماضية في السنة السابقة، وان العملية التفاوضية بحاجة الى التنشيط، وهي نقطة أثارها صباح هذا اليوم ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر، صديقي وزميلي السفير اسرائيليان، اعربوا عن أملهم في أن يكون في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما يبعث الحياة من جديد في موءتمر نزع السلاح•

ليس هناك من ينكر ان جميع الوفود لدى هذا الموءتمر مشغولة للغاية، فالجدول الزمني لاجتماعاتنا مكثف بدرجة تجعل من العسير على كثير من الوفود أن تحضرها كلها• ولكن ما هو قدر ما احرزناه من النجاح؟ لقد سبق لي التأكيد، في بيانات أخرى أدليت بها في الماضي، كما فعل آخرون، ان سير الأمور أمر هام بحد ذاته، ولكني قلت أيضا ان علينا ألا نخلط بين سير الأمور وبين احراز تقدم•

اذا كان لسير أمور الموءتمر الأهمية التي نقول انها له، وهذا ما سأله البعض من جديد صباح اليوم، فلماذا لانزال نتعثر في حمأة المناقشات الاجرائية بشأن معظم القضايا، على حساب الأعمال الموضوعية الموجهة نحو تحقيق النتائج التي من المفروض أن ننتظرها وأن ينتظرها من نمثلهم من هذا المحفل ؟ كذلك، أعربت في بيانات سابقة، عن الرأي القائل ان أهم شيء هو التركيز أولا على تحديد الآراء المشتركة بشأن القضايا العسيرة، ثم السعي بعد ذلك الى التوسع فيها بدلا من التركيز الى هذا الحد على القضايا التي تفرق بيننا، كما نفعل ذلك في أغلب الاحيان•

ولعلكم تذكرون اني، في بيان ارتجالي أدليت به في الجلسة العامة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤، أوردت اقتباسا من ثقة ليست من أقل الثقات هو غروشيوس أبو القانون الدولي، وهذه النقطة بالتحديد فقد قدم هذه النصيحة وفقا لوثيقة من القرن السابع عشر اكتشفت موءخرا " بدلا من أن نتكلم عن الاشياء التي تفرق بيننا، ينبغي أن نركز على الأشياء التي تربطنا معا "• اننا لانزال نعتقد بأنها نصيحة

جيدة • اني أدرك بالطبع ان الآراء المشتركة كثيرا ما تشمل قاسما مشتركا أدنى حد ولكن ينبغي لنا قبوله رغم ذلك اذا كان يسمح لنا بالتحرك الى الأمام في عملنا ولكن كخطوة أولى على طريق طويل يؤدى الى تحقيق هدفنا المشترك النهائي•

والآن، لقد أعرب الكثيرون عن أملهم في أن يكون للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أثر ايجابي ينفذ تياره الى هذا المحفل المتعدد الأطراف- أن تبث حياة جديدة في هذا المحفل • ولكن ذلك ، وحتى الأسبوع الماضي، لم يحدث ذلك بشأن معظم القضايا •

غير اننا حققنا أخيرا تقدما كبيرا، باتفاقنا في ٢٩ آذار/مارس بشأن ولاية للفضاء الخارجي بعد سنتين من المناقشة • وأود الاشارة الى ذلك الحدث لا لأهميته الجوهرية فحسب، بل وأيضا لأنه يمكن أن يصلح مثالا نحتذيه في القضايا الأخرى•

ولننتقل الآن الى الفضاء الخارجي فنقول ان الولاية المقترحة قد لا تتضمن كل ما نرغبه جميعا واني واثق من ان الحال كذلك• ويمكن حتى ان يعتبر البعض هذه الولاية أقل قاسم مشترك• وعلى الرغم من ذلك، فهي لا تسمح فقط باتخاذ هذا المؤتمر لاجراء موضوعي بل انها تدعو الى ذلك• وهي ولاية واقعية كما أشرت الى ذلك في بياني الذي ألقيته في ٢٩ آذار/مارس، من حيث انها ولاية استكشافية في هذه المرحلة • ولكن ينبغي، مع ذلك، ألا تعتبر ولاية ضيقة أو تقييدية ، وذلك لأنها توفر الأساس اللازم للقيام بعمل فوري ملموس• واذا كان يراد لهذا المؤتمر أن يقوم بدور ايجابي في دفع عجلة قضية الفضاء الخارجي الحساسة والهامة الى الأمام ، فان الوقت قد أزف بالتأكيد للشروع في أعمال جدية على أساس هذه الولاية المتفق عليها •

وكما أشرت الى ذلك في بياني الذي ألقيته في ٢٩ آذار/مارس، فان توافق الآراء بشأن الولاية المتعلقة بالفضاء الخارجي يكسب فضلا عظيما لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وفي الواقع ، لمؤتمر نزع السلاح نفسه ، ولكن بوجه خاص، للدولتين الفضائيتين الرئيسيتين، وأعتقد أننا نجحنا في حل هذه المسألة الاجرائية الهامة ، التي ظلت معلقة وقتا طويلا الى هذا الحد، وهو نجاح يعود الى المحاولة الواعية لتحديد مجال الآراء المشتركة القائمة وللاستجابة بمرونة لدى القيام بذلك بغية توسيع نطاقها كلما مضينا في هذا السبيل•

ولدى كندا، كخطوة أولى، دراسة سليمة الترتيب عن الجوانب ذات الصلة من القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقات القائمة المنطبقة على الفضاء الخارجي• وذلك موضوع نرى انه ينبغي تناوله فورا بمقتضى الولاية المقترحة • ونحن على تمام الأهبة لاشراك الغير في نتائج بحوثنا ، ونأمل أن يمكن أن تساعد على سرعة بدء أعمال دراستنا مؤتمر نزع السلاح•

وفيما يتعلق بالقضية الحيوية وهي حظر التجارب النووية ، فقد أيدت كندا اعادة انشاء هيئة فرعية لتعجيل الجهود الرامية الى حل المشاكل المتصلة بالجوانب العملية للتحقق والامتثال ولجعل هذه الجهود تتخذ شكلا محددا •

ويشكل ذلك، حسب ماتراه خطوة أولى نحو تعجيل احراز تقدم تجاه ابرام معاهدة • ومن المهم أن يلاحظ حتى في حالة عدم وجود ولاية متفق عليها ، ان الممارسة الدولية لتبادل البيانات الاهتزازية التي جرت في الخريف الماضي تعد مثالا لحدث غير مثير، يمكن أن تسهم لدى تحليل نتائجها في احراز تقدم حقيقي نحو حظر التجارب النووية • وقد أجريت هذه التجربة بروح صادقة من التعاون بين أكثر

من ٣٠ بلدا، وأسفرت عن قدر ضخم من المعلومات المفيدة التي ستسمح للفريق المعني بالاهتزازات بمواصلة تحسين اجراءات تبادل البيانات الاهتزازية الموصوفة في تقاريره السابقة المقدمة الى موءتمر نزع السلاح. وقد بدأ الفريق في الأسبوع الماضي تقييم هذه التجربة، وحدد كمية لا بأس بها من العمل الذي لايزال يتعين القيام به لاستكمال التقييم. ونحن نقترح وجوب استمرار هذا العمل وغيره من الأعمال المتعلقة بمسألتي التحقق والامتثال مهما كانت القرارات الاجرائية التي تتخذها.

ولقد أيدنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الواقع اشتركنا في تقديمه-اقرارا يحث موءتمر نزع السلاح على أن يتخذ خطوات لانشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات الأرضية في أقرب وقت ممكن من أجل رصد التفجيرات النووية وتحديد قدرات هذه الشبكة في رصد الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وهذا الاقتراح ينفذ الى صميم الخلاف الذي نعرفه والمتعلق بما اذا كان يمكن التحقق من حظر للتجارب كما حث القرار موءتمر نزع السلاح على أن يبدأ عملية استقصاء مفصلة للتدابير الأخرى لمراقبة الامتثال لهذه المعاهدة والتحقق منه، بما في ذلك انشاء شبكة دولية لرصد النشاط الاشعاعي الجوي.

ونأمل أن يمكن احراز مزيد من التقدم بصدد هذه المسائل الهامة في هذه الدورة بالذات. بيد أن مشكلة حظر التجارب النووية لن تحل اذا ما توقفنا فقط عند هذه النقطة، فبالنسبة لكندا، ما فتيء تحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب يمثل هدفا كنديا أساسيا. ولذلك فان قرار الجمعية العامة الذي اشتركنا في تقديمه يحث موءتمر نزع السلاح على أن ينشيء في بداية دورته في عام ١٩٨٥ لجنة مخصصة لكي تستأنف فورا عملها الموضوعي المتعلق بحظر شامل للتجارب - ولكن بما في ذلك الآن مسألة النطاق وكذلك مسألتا التحقق والامتثال - بغية اجراء مفاوضات بشأن ابرام معاهدة. وهكذا فان مشروع الولاية لهيئة فرعية مخصصة لحظر التجارب النووية على النحو الذي اقترحته كندا وغيرها من الوفود الغربية (CD/521) سيوءدي الى توسيع نطاق الولايتين المتعلقتين بحظر التجارب النووية اللتين اتفق عليهما في ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بادراج مسألة النطاق وقد بذلت في هذا الصدد أيضا محاولة ان كانت متواضعة، لتوسيع مجال الآراء المشتركة، وهذا مثال لمسألة يمكن أن نبني عليه وأن نتوسع فيما اتفق عليه من قبل، من خلال اتخاذ سلسلة من الخطوات الواقعية الاضافية. والآن قد يوءكد البعض ان لا يمكن حتى قبول هذه الولاية الموسعة لانها تمثل أقل قاسم مشترك أو حتى ما هو أقل منه. ولكن يتعين علينا أن نبدأ من نقطة ما، ونحن اذا أردنا أن نحرز تقدما تجاه حظر شامل للتجارب يجب أن نعمل على أساس توافق الآراء. وانني اتساءل، لو كنا قد فعلنا ذلك في العام الماضي، عما اذا كان يمكن أن نكون الآن أقرب قليلا من احراز هدفنا ألا وهو الحظر الكلي للتجارب.

ومنذ عام تقريبا، أعربت في هذه القاعة عن تأييد كندا لاتباع نهج تدريجي تجاه حظر للتجارب النووية فيما يتعلق الاجراء والموضوع على السواء : ولكن دعونا نبدأ أولا بالاتفاق على ولاية. وينبغي أن نسعى بعد ذلك الى ايجاد فهم مشترك بشأن أحد المجالات البالغة الأهمية، الذي يعد بالنسبة للكثيرين شرطا أساسيا لمواصلة التقدم، وهو مجال فعالية الوسائل الموجودة للتحقق من اتفاق ما. ونحن ندرك، مثلا، ان الآراء تختلف بشأن ما اذا كانت التكنولوجيا الحالية كافية للكشف عن التجارب النووية، بيد أن انشاء لجنة مخصصة سيساعدنا في أن نقرر ما اذا كان الحال كذلك. ثم يمكننا أن ننتقل الى مجال الأولوية التالي المتفق عليه. ومن الواضح ان المفاوضات يجب أن تكون هدفنا - وهذا هو موقف كندا بالتأكيد - ولكن يمكن، بل ينبغي أولا وضع الأساس اللازم لاجراء مفاوضات محددة. هذه هي الطريقة التي اتبعناها في عملنا بشأن الأسلحة الكيميائية مع بعض النجاح. وهي أيضا

الطريقة التي اتفقنا عليها الآن، والتي آمل أن نتبعها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي• وفيما يتعلق بهذه المسألة قد تتطلب تلك الطريقة مرونة من بعض الوفود، ولكن اذا أمكن قبولها بوصفها حدا أدنى من الآراء المشتركة، يمكننا أن نشرع فورا في العمل•

وأنتقل الى موضوع الأسلحة الكيميائية فأقول ان من المناسب أن أتناول هذا الموضوع لبضع لحظات نظرا لأن هذه الفترة هي الفترة المخصصة على وجه التحديد في الجزء الأول من دورة ١٩٨٥ لمناقشة هذه المسألة في الجلسة العامة•

لقد قامت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بعمل مكثف خلال دورة ١٩٨٤ تحت الرئاسة القديرة للسفير رولف اكيوس، ولم توضح فقط كثيرا من النقاط، ولكنها ركزت الاهتمام على الاطار الأساسي لاتفاق مقبل، وأود أن أعرب عن امتناني الشخصي للسفير وعن امتنان حكومتي أيضا•

والسفير توربانسكي يظهر بالفعل حكمتنا في اختياره خلفا للسفير اكيوس فهو لم يضيع الوقت في قيامه بتحديد مسار المفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية لدورة عام ١٩٨٥• ونتيجة لذلك، فانني آمل أن نتمكن، عن طريق الاستفادة الكاملة من وقتنا، من الاقتراب على الأقل من انجاز أعمالنا خلال دورة ١٩٨٥، وانني أدرك ان هذا طلب غير معقول الى حد ما• الا أن العمل يتقدم على نحو بطيء بعض الشيء في أفرقة العمل الثلاثة• ويبدو أن ثمة اتجاه مزعج لا أعزوه الى أي من الأفرقة أو الى أى من الوفود، الى استخدام الوقت في اعادة التعبير عن مواقف قديمة وتغطية مجالات قديمة، ان ما نرى أنه يجب علينا أن نجتهد في عمله هو تحديد المسائل التي نتفق عليها، ثم أن نعمل في المسائل الرئيسية التي مازالت ينبغي حلها، بدلا من الاستمرار في تكريس الاهتمام بتفصيل متزايد لمسائل أقل أهمية الى حد ما، وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نتجنب خلق عدم المرونة بأساليبنا الخاصة في العمل•

ومن الجلي أننا في مرحلة من المفاوضات يجب علينا فيها أن نتناول بعض المسائل الخطيرة المتعلقة بالتحقق• ودعوني أقول للوفود التي تعارض اجراء مناقشة للجوانب المفاهيمية للتحقق بمعزل عن المسائل الواقعية، اننا نرى قدرا قليلا جدا مما يشير الى وجود استعداد كبير لمعالجة الشرط الأساسي للتحقق بوسيلة أو بأخرى• فمثلا، يجب ايجاد اتفاق على اجراءات تفتيش مواقع التخزين والانتاج عند الاعلان عنها في بدء نفاذ الاتفاقية، الأمر الذى يعني الموافقة على مبدأ هذا التفتيش فبأى طريقة أخرى يمكننا التأكد من مواقع الانتاج قد أغلقت ومن انها لم تعد تزاول نشاطها مالم تدمر هذه المواقع ؟ وبالرغم من أن مفهوم استمرار التفتيش أثناء تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة قبل بوجه عام، فقد فاتنا اتفاق مماثل بشأن رصد تدمير وسائل الانتاج• ويجب أن تطرق مسألة التحقق بالتحدى على نحو موضوعي، وقد استمعت باهتمام كبير الى البيان الهام الذى أدلى به منذ قليل الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذى عالج هذه المسألة بالذات• وأرى ان ما يحتاج اليه هي مقترحات، ونحن نعرف أن وفد الولايات المتحدة قد اتخذ زمام المبادرة بأن قدم مقترحات تلخص آراءه بالتفصيل بصدد هذه المسائل• ونحن نظن بالفعل ، دون توجيه أى نقد الى وفود أخرى ان الذين يرون الأمور من زاوية مختلفة ينبغي أن يكونوا على استعداد لتقديم مقترحاتهم الخاصة بهم بشأن النهوج البديلة الممكنة وعند الضرورة، مقترحات مستكملة من مقترحات سابقة، كيما تتقدم عملية التفاوض الحقيقية• ومن الواضح أن الخطوة الأولى تتمثل في طرق المسائل، ويبدو أن هذا يحدث الآن، ولكن الخطوة الثانية، وهذا ما آمله، ستكون تقديم مقترحات أو مقترحات مضادة ذات صلة بالموضوع مع مراعاة الحالة الراهنة للمفاوضات•

وفيما يتعلق بمسألة منفصلة تبدو انها مسألة اجرائية، قام بالفعل السفير توربانسكي، حسب التوجيه الوارد في تقرير العام الماضي للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، باجراء مشاورات بشأن موضوع تمديد العمل الى الخريف وحتى ربما الى الجزء الأول من عام ١٩٨٦. ووفدي مستعد للموافقة على زيادة الوقت المكرس خلال السنة لهذا الموضوع، كما حثنا على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٥/٣٩ جيم. وبالرغم من الصعوبات الواضحة، وهي كثيرة في الحقيقة بالنسبة للعديد من الوفود، فاننا سنكون على استعداد لمواصلة العمل بشأن الاتفاقية في أي وقت بين الدورات العادية لمؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، كيف يمكننا أن نفعل أقل من ذلك في وقت يستمر فيه صدور التقارير عن الاستخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية ؟ وسوف أخوض للحظة مرة، أخرى، في مسائل شخصية، فأقول أنني أعرف شيئا عن آثار الأسلحة الكيميائية لأن أبي عانى منها في الحرب العالمية الأولى : فكثير منا يأتي الى هذا المؤتمر حاملا معه معتقدات شخصية وكذلك مواقف وطنية. ويبدو لي أن تجدد استعمال الأسلحة الرهيبة بعد مرور وقت طويل على اعتقادنا انها حرمت، انما يزيد مما لعملنا من طابع عاجل متزايد على الدوام. لقد أكدت في الماضي قلقنا بشأن خطر انتشار الأسلحة الكيميائية وأشرت الى ان هذا الانتشار سوف يؤدي حتما الى استفحال التوترات الاقليمية والى أبعاد جديدة في مجال التنافس الاقليمي على التسلح. ان هذا الانتشار أصبح الآن حقيقة ولم يعد مجرد نظرية.

ان أي حرب تسفر عن عواقب رهيبة، ولكن استخدام الأسلحة الكيميائية يزيد كثيرا من العذاب البشرى المترتب عليه. فهو يمثل تصاعد لا يمكن قبوله على الاطلاق لأي نزاع وهو يشكل علاوة على ذلك، كما أشرت توا، انتهاكا للقانون الدولي من النوع الوارد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ولهذا السبب، قامت كندا، بالاتفاق مع بلدان كثيرة أخرى، بفرض ضوابط على تصدير بعض المواد الكيميائية التي يمكن أن تنفع في انتاج مواد عالية السمية للحرب الكيميائية. ونحن نعترف بأن ذلك بعيد كل البعد عن أن يكون كافيا لسد الطرق الكثيرة المؤدية الى انتاج جميع عوامل الحرب الكيميائية المعروفة. ولا يمكن تحقيق تلك الغاية المهيمنة الا من خلال فرض حظر يمكن التحقق منه على جميع الأسلحة الكيميائية.

وبالطبع من المهم أن يؤخذ في الاعتبار ان العمل المتعلق بحظر الاستعمال في هذا المحفل وفي اطار اتفاقية مقبلة للأسلحة الكيميائية لا ينتقص بأى شكل من حالة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أو من الالتزامات الواردة فيه. ففي العام الماضي عندما عملت بصفة شخصية صديقا لرئيس اللجنة رولف أكيوس، فيما يتعلق بمسألة حظر الاستعمال، كانت كذلك أمرا كثيرا ما استرعت انتباهي اليه وفود أخرى بصفة شخصية وكذلك خلال المناقشات غير الرسمية التي ترأستها. ومن الضروري في الوقت نفسه المحافظة على ما لبروتوكول جنيف من قوة وتأثير بكاملهما بواسطة صيغ دقيقة تأخذ في الحسبان ما تعرب عنه الوفود من مخاوف مشروعة بشأن الثغرات المحتملة التي توجدها اللغة غير الدقيقة.

واذا سمحتم لي، فانني أود أن أسترعي الانتباه الى جانب آخر من المناقشات غير الرسمية التي ذكرتها منذ لحظات. وكما نعلم جميعا فان تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية لعام ١٩٨٣ (CD/416) يقدم ملخصا لمختلف الطرق التي يمكن بها معالجة الحظر الأساسي للاستعمال في اتفاقية مقبلة. ويتضمن المرفق الأول لتقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة (CD/539) محاولة لاعادة ترتيب هذه الخيارات بلغة مشاريع المعاهدات وان هذه الوثائق والبيانات التي أدلت بها وفود كثيرة خلال المناقشات غير الرسمية التي ذكرتها، جعلتنا جميعا أكثر

ادراكا بكثير لما تنطوى عليه مسألة حظر الاستعمال من تعقيدات في الصياغة ولترابطها بالعناصر المقبلة •

ومن المسائل التي تبعث على بعض السرور أنه قد تولد بعض الزخم وراء الرأي القائل ان صياغة حظر الاستعمال ينبغي أن تظل بسيطة ، وغير مثقلة قدر الامكان بأية تصريحات أو تحفظات مقيدة ومن المسلم به بالطبع ان هذا النهج يحول جزءا من العبء الى فروع أخرى في الاتفاقية مثل تلك التي تتناول التعاريف والأنشطة المباحة • ويمكن بالطبع ان يؤكد البعض على نحو معقول، ان هذا هو الموضع المناسب لهذه المسائل• ومن المؤكد أنني لا أرغب في التوسع في هذه المسائل في الوقت الحالي، ولكنني أود أن أكرر ذكر نقطة أشرت اليها بطريقة غير رسمية عدة مرات• لقد حدث التقدم الذي أحرزناه بصدد هذه المسائل لأننا سعينا بالذات بطريقة غير رسمية الى حد كبير الى تحديد طبيعة ومدى مجال الآراء المشتركة الممكنة ، وكذلك مجالات المرونة الممكنة ، ثم سعينا حينئذ الى توضيح وتحديد وتوسيع مجال الآراء المشتركة هذا على نحو تدريجي•

ومن الواضح انه من الضرورى، لكي نفعل ذلك، سواء بالنسبة لهذه المسألة أو أي مسألة أخرى، أن نتجنب تجميد مواقفنا أو اضفاء صبغة رسمية عليها الى درجة وضع أنفسنا في مواقف متعارضة • والحق يقال ان مسألة الصياغة الدقيقة للحظر التام للاستعمال، وأذكر ذلك لأغراض التوضيح، ومسألة العلاقة بين الاتفاقية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، لا يمكن حلهما نهائيا الا اذا كنا في وضع يسمح لنا بتحديد الكيفية التي ينبغي بها تسوية المسائل الأخرى المتصلة بهما • فكيف يمكننا اذن أن نستمر دون أن نزج بأنفسنا في عملية لا نهاية لها ؟

وأقترح أن الطريقة التي ينبغي أن نتبعها ليس بصدد هذه المسألة وحدها تتمثل في أن نحاول التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ على صيغة مثل الشكل المختصر المستعمل على أساس محتمل، على أن يفهم بوضوح ان كلا من المسائل المترابطة سيعالج على حدة ، بهدف التوصل الى مزيد من الاتفاقات من حيث المبدأ بشأن كل من هذه المسائل• ويمكن أن ينتظر الاقرار النهائي للغة المعاهدات فيما يتعلق بكل نقطة ، أن يتم الاتفاق على المجموع كله • ويمكن أن يتبع هذا النهج بالنسبة لاجزاء أخرى من المعاهدة ، وأقترح أن يتبع أيضا بالنسبة للمواضيع الأخرى• ولذلك دعونا نواصل استطلاع آراء بعضنا البعض على نحو غير رسمي قدر المستطاع لكي نقرر ما اذا كان يمكن أن تكون هناك نقاط التقاء ولكي نحدد مجالات المرونة ، ثم نسعى الى توسيعها تاركين النصوص النهائية معلقة ، ان لزم الأمر، فيما يتعلق بالمسائل المترابطة • فاذا تمكنا من اتباع هذه الطريقة وتطبيق خبرتنا على المسائل الأخرى المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وغيرها من المجالات، فانني أعتقد أنه يمكننا أن نحقق أكبر مما يمكن تحقيقه في ظروف أخرى•

وأنتقل الآن الى مسألة منع الحرب النووية ، وهذه مسألة أخرى سيكسب منها مؤتمر نزع السلاح كثيرا لو ركزنا جهودنا في المقام الأول على تحديد الآراء المشتركة ثم مضينا نحو هدفنا المشترك• وما من أحد ينكر مثلا أن ميثاق الأمم المتحدة هو نقطة انطلاق موضوعية الى حد بعيد في مجال هذه المسألة البالغة الأهمية ويشكل نقطة الالتقاء في وجهات النظر•

ولكن منع الحرب النووية يقتضي أن تبذل جميع الدول قصارى جهدها لكي تضمن أن الحرب لم تعد ينظر اليها بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات الدولية •وكما أشرت الى ذلك، فان ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها • ولقد استمعت باهتمام الى البيان الهام الذي

أدلى به ممثل الهند الموقر الذي يشاطرنا قلقنا ازاء المخاطر التي تنطوى عليها الأسلحة النووية : وهي حقا مخاطر انقراض الجنس البشرى• ومازلنا نؤمن بأنه لابد أن يكون منع الحرب النووية أولوية رئيسية في تحديد الأسلحة وتدابير نزع السلاح، ولكننا مازلنا نعتقد أيضا أنه لا يمكن، بل ولا يجب، أن ينظر فيه بمعزل عن غيره من المسائل، وذلك لأسباب سأرجع اليها فيما بعد• ولقد انضمت كندا في الجمعية العامة للأمم المتحدة الى وفود أخرى في بيان بعض التدابير التي نعتقد أنها قد تخدم الغرض الأوسع نطاقا المتمثل في منع الحرب في العصر النووى• ونحن نعتقد أن هذه الأفكار تستحق أن ينظر فيها بجدية، وبودنا أن نواصل النظر فيها في هذه القاعة، وأن نستمع الى ردود فعل الوفود الأخرى، وأن نستمع الى آرائها، وأن نرد عليها• ويود وفدي أن يضع مؤتمر نزع السلاح اطارا مناسبا أثناء هذه الدورة كيما نتعمق في النظر في هذا الموضوع•

ولكن هناك حتى ماهو أهم وهو انه ينبغي في رأينا، مهما كان الاطار التنظيمي المعتمد، أن يكون من المفهوم والمتفق عليه بشكل واضح أنه يجب أن يكون لكل بلد مجموعة من البلدان في مؤتمر نزع السلاح حرية تامة لاثارة أو مناقشة أي مسألة يرى البلد أو المجموعة أنها ذات صلة بالموضوع في اطار هذا البند من جدول الأعمال • فمثلا ليس لدينا أي اعتراض على اجراء مناقشة للردع النووي• وبالمثل ، فاني لا أتصور كيفية امكان استبعاد اجراء مناقشة للحرب التقليدية، بسبب ما تنطوى عليه من خطر، وليس من المؤكد أن ما من أحد ينكر أنه يمكن أن تؤدى الحرب التقليدية الى مذبحة الحرب النووية• وبالاضافة الى ذلك ، اذا نظر الى الردع النووى أو الردع التقليدى في سياق الدفاع عن النفس كما اقترح ذلك ممثل الهند الموقر، فان ذلك من شأنه ، في رأي بلدان أخرى، أن يزيد من تنوير مناقشتنا• فلنناقش هذه المسألة على الأقل لنزنها• وفي هذه الاثناء نعتقد أن من المستصوب أن نتذكر أن الدول الكبرى الخمس تحوز أسلحة نووية، وحتى الهند تدرجها السويد كل سنة في قائمة الدول التي تجرى فعلا تفجيرا نوويا• والآن اننا لا نشك لحظة واحدة في نوايا الهند السلمية فيما يتعلق بجهازها المتفجر• ولكننا نتساءل عما اذا كان من المفروض اثارة موضوع نوايا الغير في هذا المحفل• ونحن نعلم أنه لا يوجد أي أساس علمي أو تقني للتمييز بين التفجيرات السلمية وغير السلمية، ، ومع ذلك، فاننا لا نشك في دوافع الهند• غير انه يترتب على ذلك أننا لا ننظر بعين الرضا الى التشكيك في دوافعنا بعبارات عامة كعبارتي " البلدان الغربية " و " المجموعة الغربية " الخ••• وبقدر ما يتعلق الأمر بكندا، ومهما كانت ترتيباتنا الدفاعية فقد كانت لدينا التكنولوجيا في نهاية الحرب العالمية الثانية فتخلينا عنها وأثرنا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار• وهذا موضوع أنا مستعد للعودة اليه ولكني لا أرى ذلك مناسبا •

والآن اذا لم نستطع الاتفاق على هذا المجال البسيط نسبيا من الآراء المشتركة وهو أن كل واحد منا له حرية مناقشة أية مسألة في بداية العملية، فاذن لا أعقد أملا كبيرا بالنسبة لمستقبل هذا البند، وذلك رغم ماله من أهمية كافية•

ومساهمة منها في هذه العملية، تؤيد كندا النهج العام المبين في ورقة عمل جمهورية ألمانيا الاتحادية CD/578 ، ليس كقائمة نهائية أو حصرية للمسائل الواجب مناقشتها، وليس كمطالبة بأن يقبل الجميع هذا النهج البرنامجي، وانما بالأحرى كقائمة تشير الى نوع النهج الذي يمكن أن ننظر فيه• ويشمل هذا النهج، كما نراه، اسهاما مفيدا في مداولاتنا، وكما قال السفير فيغنر تظل القائمة المفتوحة عرضة للتغيير والتعديل• واذا استطاعت وفود أو مجموعات أخرى من الوفود اتباع نهوج مماثلة أو تكميلية أو حتى مخالفة، سيمكننا عندئذ أن نرسي، بصورة جماعية، الأساس اللازم لاقامة حوار بناء، دون أن نركز

بالضرورة على نوع النهج المفصل الذى انتقده ممثل الهند الموقر• واذا ما أردنا أن نبدأ مباشرة عملنا بتلك الطريقة، سيمكننا أن نتطلع الى القيام ببعض الأعمال الجدية • وعلى أية حال، اننا نرى ان من الممكن القيام بذلك ونعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدما فيه •

وفيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية : لقد حثت كندا منذ عام ١٩٨٠ موءتمر نزع السلاح، بالاستناد الى مشاريع عام ١٩٧٩ المتفق عليها التي قدمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، على ابرام معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية • الا أننا ندرك أن هناك قدرا كبيرا من الممانعة من جانب بعض أعضاء الموءتمر لمواصلة العمل بالاستناد الى ذلك الاقتراح فقط• ولقد أكدت منذ سنة مضت على فوائد التصدي لمسألة الأسلحة الاشعاعية، وهو موضوع تناوله المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨، واقترحت أن نعيد النظر جميعا في مواقفنا بهدف الموافقة على مشروع المعاهدة هذا•

والآن قد أعرب كل من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذه الدورة عن رغبتهما في التوصل بسرعة الى اتفاق• وسيؤيد وفدي التوصل بسرعة الى توافق في الآراء بشأن مشروع المعاهدة الذي تم بالفعل التوصل الى اتفاق بخصوصه بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • ولكننا سنؤيد على نحو ايجابي في نفس الوقت المحاولات الموازية الرامية الى وضع صيغة تستجيب للمخاوف الجدية التي أعرب عنها فيما يتعلق بالهجمات على المحطات المشغلة بالطاقة النووية لتوليد الكهرباء• وقد أكدت وفود عديدة على الأهمية التي تعلقها على هذه المسألة، وهو أمر لا يمكن تجاهله •

وبودى أن أذكر بعض الآثار الايجابية التي يؤدى اليها مثلا التوصل الى اتفاق بشأن الأسلحة الاشعاعية على موثوقية الموءتمر• وبالاضافة الى ذلك، يمكن أن يكون حل هذا المشكل مفيدا للغاية من حيث " امرار " موءتمر نزع السلاح عبر عملية التوصل الى اتفاق (وهذا أمر لم يكن لنا فيه في الآونة الأخيرة كثيرا من الخبرة)• ويمكن أن يساعد هذا الاتفاق أيضا، مهما كانت أهميته الحقيقية، أن يساعد أيضا على اعادة تنشيط هذه الموءسسة • وميزات اخراج هذه المسألة من "مجال البحث" وتعبر عن نفسها • ومرة أخرى، اذا استطعنا التوصل بسرعة الى اتفاق بشأن المسألة التي يوجد بالفعل اتفاق بشأنها ـ ألا وهي الآراء المشتركة ـ فانه سيمكننا أن نتفق على القيام بعمل جدي في المجال الذي مازالت الآراء مختلفة فيه • وربما أمكننا أن نتفق على اقامة صلة بين المسألتين وفي نفس الوقت ارجاء القرار بشأن مناسبة اتباع نهج متكامل الى وقت لاحق في المفاوضات، ولكنني لا أفهم في الوقت نفسه لماذا لا يمكننا أن نفعل أى شيء على الاطلاق بخصوص هذا الموضوع•

وقد اضطلعت وزارة الخارجية بأوتاوا، أثناء الفترة ما بين دورتي موءتمر نزع السلاح لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، باستعراض وتقييم لعملية التفاوض بشأن الأسلحة الاشعاعية • وأملي أن نتمكن من الاسهام ببعض ملاحظاتنا أثناء انعقاد دورة عام ١٩٨٥ • وفي غضون ذلك، قامت الحكومة الكندية باستنساخ خلاصة وافية في مجلدين للمحاضر الحرفية لموءتمر نزع السلاح ولورقات العمل المقدمة الى هذا الموءتمر، وهي خلاصة قد وضعت في الأصل بغرض التسهيل خلال عملية الاستعراض بأوتاوا، ثم أرسلت الى جنيف لتعمم بوصفها وثيقة أساسية في اللجنة المخصصة على من يرغبون فيها • وبناء على ذلك، سوف أزود الأمانة بعدد كاف من النسخ لتوزيعها على كل وفد•

أما الآن فأعود الى عملية التفاوض : اني أعتقد أن كل الموجودين هنا يدركون تماما أنه على موءتمر نزع السلاح أن يعمل في موضوعات عديدة مختلفة في وقت واحد، بما أن الآراء تختلف حول

أهميتها النسبية وحول درجة مناسبة الأوان لحلها • ونحن ندرك أن بعض مجالات العمل تعتبر فعلا من الناحية العملية ، أكثر تقدما من مجالات أخرى، وأن التقدم ليس متماثلا• ومع ذلك عندما يسمع المرء بامكانية احراز تقدم خلال هذه الدورة في سبيل تحقيق اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، يكون من المقلق لو اعتبر ذلك الموضوع الوحيد الذي يمكن أن نحرز تقدما فيه • وباعتراف الجميع، يمكن ربط التقدم المحرز بشأن مسائل أخرى بالغة الأهمية بالمفاوضات الثنائية بين الدولتين الكبريين أو يمكن اعتباره مرتبطا بها • غير أننا لا نقبل وجوب عدم احراز موءتمر نزع السلاح لأي تقدم أثناء انتظارنا نتيجة تلك المحادثات الثنائية • ونحن مقتنعون بأنه يمكن أن تكمل جهودنا المتعددة الأطراف تلك الجهود الثنائية بل ويجب ذلك•

ورأينا الراسخ هو أن من المفروض أن نستطيع بواسطة بعض أساليب العمل المحسنة والاستعداد لقبول توفيق معقول بين المصالح - ليس حلولا وسطى بشأن مسائل تتعلق بالمبدأ وانما مصالحة وتوفيق حقيقيان - أن نكون قادرين على الاتفاق ليس فقط على ولاية واقعية وعملية للجنة مخصصة لحظر التجارب النووية ، وعلى اطار اجرائي لمواصلة المناقشة الموضوعية بشأن منع الحرب النووية ، وانما أيضا على تحقيق تقدم ملموس بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية وحتى على ابرام اتفاق محدود بشأن الأسلحة الاشعاعية •

ولقد أشرت من جديد الى أهمية عدم الخلط بين سير الأمور واحراز التقدم • فموءتمر نزع السلاح والهيئة التي سبقته لم ينتجا اتفاقا بشأن تحديد الأسلحة في ست سنوات • وسوف يشهد هذا العام انعقاد دورة الذكرى الأربعين للأمم المتحدة وقد حان الوقت بالتأكيد للقيام بما هو أفضل، ومن الأهمية بصورة خاصة القيام بذلك نظرا لوشك عقد الموءتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس•

أيها المندوبون الموقرون، لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا هذا الصباح، وبما أنه يوجد على قائمة المتحدثين الذين سيتكلمون اليوم أسماء ثلاثة ممثلين آخرين، فاني أنوي الآن تعليق الجلسة العامة واستئنافها في تمام الساعة ١٥/٠٠ • وسوف نستمع عندئذ اليهم ثم نعقد بعد ذلك مباشرة الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده اليوم للنظر في المسائل التي سبق أن ذكرتها •

وستستأنف الجلسة العامة بعد ذلك لاضفاء الصبغة الرسمية على أية اتفاقات قد يتم التوصل اليها في الاجتماع غير الرسمي•

واذا لم أر اعتراضا ، ستعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة ٣٠٦ لموءتمر نزع السلاح• وسنستمع الآن الى المتحدثين المسجلة اسماؤهم للتكلم بعد ظهر اليوم •

وأعطي الكلمة الآن الى الدكتور أولا دالمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

السيد دالمان (السويد) : السيد الرئيس، أعرب عن تقديري لهذه الفرصة التي أتيحت لي للحديث أمام هذا المؤتمر الموقر لكي أبلغكم بنتائج الأعمال التي قام بها مؤخرا فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية لكي أعرض عليكم الوثيقة CD/583 التي تتضمن تقريرا مرحليا عن اجتماعنا الأخير.

وقد اجتمع الفريق من ٢٥ الى ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥، وحضر الدورة خبراء وممثلون من ٢٢ بلدا وممثل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

واجتذب الفريق منذ بداية عمله مشاركة واسعة من جانب البلدان الأعضاء في المؤتمر وكذلك من جانب البلدان غير الأعضاء فيه. وبدءا بهذا الاجتماع، انضمت الصين الى الفريق بصفتها عضوا في المؤتمر.

وكان الغرض من اجتماع الأسبوع الماضي هو استعراض النتائج المتاحة حتى الآن من الاختبار التقني الذى نظمه الفريق في العام الماضي.

وكما تذكرون، وافق الفريق في اجتماعه الصيفي في ١٩٨٤ على اجراء اختبار تقني يتعلق بتبادل وتحليل ما يسمى بالبيانات الاهتزازية للمستوى الأول، أي البارامترات الأساسية للاشارات الاهتزازية المكتشفة. ووضعت خطط مفصلة عرضت عليكم في الوثيقة CD/534 .

وكانت الأغراض المستهدفة من الاختبار، حسبما اتفق عليها هي : أولا ، اختبار اجراءات استخلاص بارامترات المستوى الأول، في محطات رصد الاهتزازات ، ثانيا، الاشتراك مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية في وضع واختبار اجراءات الارسال المنتظمة لبيانات المستوى الأول من المرافق الوطنية المؤقتة الى المراكز التجريبية الدولية للبيانات (EIDC) بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بطلب واعادة ارسال الرسائل المفقودة أو المشوشة، وثالثا ، اختبار الاجراءات المقترحة في المراكز التجريبية الدولية للبيانات من أجل استقبال وحفظ بيانات المستوى الأول ومن أجل تجميع وتوزيع النشرات والبارامترات المتعلقة بالظواهر والمستندة الى بيانات المستوى الأول بواسطة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأجري الاختبار التقني كما خطط له في خريف ١٩٨٤، وشمل عمليات رصد الاهتزازات من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. واستمر اعداد نشرات الظواهر في المراكز التجريبية الدولية للبيانات وارسال هذه البيانات المحللة الى البلدان المشتركة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

وطبقا للخطة الأصلية للاختبار التقني والمقدمة الى مؤتمر نزع السلاح قبل اجراء التجربة، وافق ٢٧ بلدا على الاشتراك فيها. واثر النداء الموجه من أجل تحقيق مشاركة أوسع في الاختبار، والوارد في التقرير المرحلي الذى قدمه الفريق عن دورته الثامنة عشرة (CD/535)، والذى وافق عليه مؤتمر نزع السلاح في ٢١ آب/أغسطس، أبدى ١١ بلدا اضافيا اهتمامه بالاشتراك في التجربة اجمالا، كان من المقرر أن تسهم ٧٩ محطة من محطات رصد الاهتزازات في بلدان يبلغ عددها ٣٨ بلدا بتقديم بيانات. بيد انه لم يتأكد بعد ان جميع البلدان والمحطات اشتركت وساهمت فعلا في تقديم بيانات بواسطة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

وفي ثلاث مراكز تجريبية دولية للبيانات في موسكو واستوكهولم وواشنطون، جمعت البيانات المبلغة وحللت. وبسبب عدم التأكد من الاشتراك الفعلي، لم تستخدم البيانات الواردة من بعض

المحطات في جميع المراكز التجريبية الدولية للبيانات. وكانت نشرات الظواهر التي تتضمن نتائج التحليلات ترسل بانتظام من هذه المراكز الى البلدان المشتركة.

ولم تشترك في التجربة مؤسسات رصد الاهتزازات في جميع أنحاء العالم فحسب، وانما أيضا مؤسسات الأرصاد الجوية في كثير من البلدان وقنوات اتصال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على النطاق العالمي، وحظي الفريق خلال هذه التجربة بتعاون ممتاز من جانب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كما حدث في أعماله السابقة.

وقد اشتملت التجربة على قدر كبير من العمل، وأظن أن عبء العمل كان أكبر بكثير مما كان متوقعا قبل اجراء الاختبار. ولم يكن نجاح اجراء الاختبار ممكنا لولا الجهد المتفاني الذي بذله أفراد كثيرون من العاملين في مؤسسات رصد الاهتزازات، وفي مواقع الاتصال التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وفي المراكز التجريبية الدولية للبيانات. ولمسنا أيضا خلال الاختبار روحا تعاونية بين المشتركين واستعدادا لتذليل أى صعوبة نشأت. وينبغي في هذا الصدد الاعتراف أيضا بالجهود الناجحة التي بذلها الدكتور ب. ماك غريغور (استراليا) منسق الاختبار.

وأعتبر أن التجربة قد نجحت سواء من حيث انه أمكن اجراء التجربة الفعلية كما خطط لها أساسا أو بسبب الخبرة التي اكتسبناها خلال الاختبار أو التي ستسهم اسهاما كبيرا في زيادة تطوير الجوانب العلمية والتقنية للنظام العالمي الذى يزمع الفريق انشاءه.

لقد كانت التجربة مشروعا ضخما. ومن الصعب أن أقدم لكم وصفا كافيا لها، ولكن عددا قليلا من الأرقام يمكن أن يوضح حجم هذا التعاون العالمي. فقد بلغ مجموع الاشارات الاهتزازية التي حللت في المحطات المشتركة نحو ٠٠٠ ٢٠ اشارة استخلص منها أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ بارامتر. وأبلغت هذه البيانات بواسطة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وجرى على النطاق العالمي تبادل أكثر من ٠٠٠ ٤ رسالة. وكنتيجة للتحليل الذى تم في المراكز التجريبية الدولية للبيانات، اكتشفت قرابة ٠٠٠ ١ ظاهرة اهتزازية وحددت مواقعها باستخدام البيانات المبلغة.

كما عبرت الرسائل عن حقائق الحياة كما يتجلى مثلا في هذه الرسالة الواردة من محطة أوروبية لرصد الاهتزازات" توقفت المحطة عن العمل اعتبارا من منتصف الليل في ١٤ كانون الأول / ديسمبر نتيجة لسرقة جهاز قياس الاهتزازات ".

وقد جمع الفريق وصنف قدرا كبيرا من المعلومات والخبرة بشأن كافة جوانب الاختبار التقني سوف يرد في تقريره المقبل. وعرضت الخبرات الوطنية المستخلصة من الاختبار في اجتماعنا في نحو ٥٠ وثيقة عمل وطنية تضم أكثر من ٠٠٠ ١ صفحة. ولسوف يمثل تحليل وتقييم هذه النتائج واستخلاص استنتاجات اجمالية منها مشروعا ضخما.

وقد وافق الفريق على اعداد موجز تقرير يقدم الى مؤتمر نزع السلاح عن نتائج الاختبار. وقد بدأ العمل في اعداد مشروع أولي لهذا التقرير خلال اجتماعنا الأخير على أيدي منظمي أفرقتنا الدراسية ومنظميها المناوبين وكذلك الدكتور فرودرينغدال من النرويج وهو الأمين العلمي للفريق. وحظي الفريق كما كانت الحال دائما، بالخدمات الجليلة التي قدمتها الأمانة ولقد أعجبتنا الطريقة التي تعالج بها مادتنا التقنية الى أبعد الحدود.

نظرا لأن التحليل النهائي لهذه النتائج الشاملة يحتاج الى مزيد من العمل، لا أستطيع عند هذا الحد، أن أشاطركم أي استنتاجات مفصلة من الاختبار ولكن لا يمكنني الا أن أشير الى المجالات التي سيؤدى فيها الاختبار الى زيادة خبراتنا •

ففي محطات رصد الاهتزازات أكتسبت خبرة بشأن عبء العمل والاجراءات التقنية لاستخلاص بيانات المستوى الأول• كما جربت في بعض الأماكن، العمليات التلقائية والمتفاعلة أي عندما يعمل الانسان والحاسبة الألكترونية بشكل وثيق معا، وذلك من أجل استخلاص عدد كبير من البارامترات والابلاغ عنه • كما جربت أيضا الاجراءات المتبعة في الابلاغ عن سلاسل كبيرة من الظواهر الاهتزازية المحلية •

وستوفر التجربة خبرات عن الاستخدام الواسع الانتشار للنظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وقدرته على معالجة العدد الكبير من الرسائل المرسلة المتعلقة بالاهتزازات• كما ستوفر خبرة بشأن الاتصالات الهامة بين المرافق الوطنية المؤقتة، التي تعد فيها الرسائل المتعلقة بالاهتزازات والمراكز الوطنية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حيث يتم ادخالها في النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية • وستوفر التجربة أيضا خبرة بشأن مشكلة عدم استلام الرسائل بواسطة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدى الذي أمكن فيه تخفيف هذه المشكلة عن طريق اجراءات اعادة الارسال •

وكان هذا الاختبار هو أول اختبار تختبر فيه عمليا الاجراءات الموضوعة للمراكز الدولية للبيانات • ولذا فهو يتسم بأهمية خاصة • وقبل أن يمكن استخلاص استنتاجات نهائية ينبغي مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من المراكز التجريبية الدولية للبيانات في موسكو واستكهولم وواشنطون•

فهذه المقارنة ستوفر أيضا نتائج عن فائدة استخدام اجراءات التوفيق بين النشرات في تقليل الاختلافات بين حصيلة نشرات المراكز التجريبية الدولية للبيانات• كما وجدنا خلال هذه التجربة مثلما شوهد في حالات مماثلة سابقة، ان عددا من المشاهدات التي أبلغ عنها كل من المحطات لا يمكن ربطها بالظواهر الاهتزازية المحددة الموقع والتي أبلغت عنها المراكز التجريبية الدولية للبيانات وهذه احدى المشاكل التي سيتعين أن نقوم بزيادة تحليلها •

وناقش الفريق أيضا جدول أعماله الأخرى• وهو يعتزم مواصلة عمله من أجل تجميع عناصر تقرير شامل عن الاختبار التقني لتقديمه الى مؤتمر نزع السلاح• وقد وافق الفريق على أن يقدم جميع المشتركين مواد للتقرير الى منظمي أفرقة الدراسة ومساعديهم قبل ١ أيار/مايو ١٩٨٥• ثم ينبغي أن يقدم منظمو الفريق بعد ذلك في موعد أقصاه ١ حزيران/ يونيه مشاريع فصول الى الأمين العلمي لتجميعها في مشروع تقرير ينبغي أن يكون متاحا عند انعقاد الاجتماع التالي للفريق•

ويقترح الفريق أن تعقد دورته التالية من ١٥ الى ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ بشرط موافقة مؤتمر نزع السلاح على ذلك•

انني أختم على هذا النحو عرضي للتقرير المرحلي (CD/583) لفريق الخبراء العلميين التابع لمؤتمر نزع السلاح وسأحاول الاجابة على أية أسئلة يمكن أن تكون لدى الأعضاء الموقرين في المؤتمر•

الرئيس : أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية على بيانه •

وأعطي الآن الكلمة للسيد بارثيلمي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية •

السيد توماس ف• بارثليمي(الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الشهر، نود أن نهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا • وقد كان ليوغوسلافيا منذ عهد بعيد صوت مؤثر له احترامه واستقلاله في الشؤون السياسية الدولية وشؤون نزع السلاح• ونؤكد لكم تعاوننا معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم • ويود وفدي كذلك أن يثني على زميلنا الموقر من فنزويلا، السفير تايلهاردات الذي رأس مداولاتنا في الشهر الماضي، لما أبداه من رحابة صدر ومثابرة •

لقد أنصت وفدي باهتمام الى ملاحظات الدكتور دالمان، الرئيس الموقر لفريق الخبراء العلميين المخصص، أثناء عرضه التقرير المرحلي التاسع عشر الذى قدمه الفريق والوارد في الوثيقة CD/583 • ونود ياسيادة الرئيس أن نعبر من خلالكم عن تقديرنا للدكتور دالمان وللأمين العلمي ، الدكتور رنغدال من النرويج، وللفريق المخصص بأجمعه ، لما قاموا به من عمل قيم مستمر، وعلى وجه الخصوص الانجاز الرائع المتمثل في الاختبار التقني الذى اضطلع به فريق الخبراء العلميين خلال العام الماضي•

ويستحق منا السيد بيتر ماكغريغور من استراليا ، شكرا وتقديرا خاصين، لقيامه بادارة ما لهذا المشروع المتشعب الكبير من تعقيدات التنظيم بطريقة تنم عن الخبرة • ونود أيضا أن نشكر الوفد الاسترالي لدى مؤتمر نزع السلاح على استضافته لمشاورات العمل غير الرسمية التي جرت خلال الأسبوع السابق للدورة التاسعة عشرة • ولقد أسهم المشاركون في هذه المشاورات اسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرزه الفريق بأجمعه • وأخيرا، فاننا مدينون للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي لولا مساعدتها المتواصلة التي قدمتها للفريق لاستحال اجراء الاختبار التقني•

ولقد بدأ فريق الخبراء العلميين المخصص ، خلال الأسبوع الماضي، اعداد تقريره عن نتائج الاختبار التقني• وقد تطلب الأمر أن يبذل الفريق جهودا بدأب واصرار لوضع أهداف واجراءات الاختبار التقني، وتنفيذه في الوقت المحدد، وبدء تحليل النتائج• ونحن على يقين بأن مؤتمر نزع السلاح سينتفع بهذه الجهود• وليس من أقل فوائد هذا الجهد التعاون الممتاز والمتواصل الذى حظى به الفريق، وهو تعاون يجب أن يستمر حسبما أشار وفد بلادي الى ذلك في بيانه الذى أدلى به في ٢١ آب/أغسطس الماضي•

لقد تعهدت الولايات المتحدة ، مع دول أخرى كثيرة ، بتقديم موارد كبيرة لدعم عمل فريق الخبراء العلميين• وقد فعلت ذلك بسبب المساهمة الهامة التي تقدمها جهود فريق الخبراء العلميين الى ما تقوم به من عمل في اطار البند ١ من جدول الأعمال وهو حظر التجارب النووية •

واننا في حاجة الى تنمية القدرات التقنية والتفاهم اللذين يدعمان التبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات ، وهو تبادل لابد منه للرصد العالمي للبيئة الجوفية بموجب أي حظر للتجارب النووية في المستقبل• وقد كان فريق الخبراء العلميين، ومازال، المورد الوحيد في هذه المحاولة • ويعتبر الاختبار التقني دليلا ناصعا على استمرار الفريق في احراز تقدم كبير للاستفادة من

مواهب الأوساط العالمية المهتمة بالظواهر الاهتزازية ، من أجل وضع اجراءات لجمع البيانات وتبادلها ومعالجتها •

لقد وضع فريق الخبراء العلميين خطة الاختبار التقني لعام ١٩٨٤ لتوفير الخبرة في معالجة وتبادل البيانات المتعلقة بالاهتزازات على أساس دولي• وكان الهدف منه هو وضع واختبار اجراءات الارسال المنتظم لما يسمى ببيانات المستوى الأول، بواسطة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وقد أتاحت هذه الممارسة القيام باجراء اختبارات لاجراءات استخراج بارامترات المستوى الأول على المستوى الوطني• وقد أرسلت هذه البارامترات بدورها الى المراكز التجريبية الدولية للبيانات وأعيدت معالجتها من أجل اعداد نشرات عن الظواهر الاهتزازية ، واختبار الاجراءات للاتصالات ولاعداد نشرات الظواهر على السواء•

الى أي مدى نجح الاختبار التقني في القيام بتلك المهام الأساسية ؟ مما يشجع وفدي أن يعلم أن فريق الخبراء العلميين يجرى تقييم شامل للاختبار التقني الذى سيزودنا باجابة مستكملة على هذا السؤال• ولقد تم الاسهام بكمية هائلة من المعلومات الواردة في التقارير الوطنية ، دعما هذا التقييم- حوالى ٠٠٠ ١ صفحة من الوثائق كما أفاد الدكتور دالمان• ويسرنا أيضا أن نلاحظ العدد الكبير من البلدان الأخرى التي اشتركت في الاختبار• ونعتقد أن هذه الزيادة في مستوى المشاركة ، ستوفر تقييما أكثر واقعية للقدرات المتعلقة بالتبادل الدولي للبيانات عن الاهتزازات• وفي هذا الصدد، نلاحظ المساهمة التي قدمتها فرنسا الى الاختبار التقني في مجال توفير البيانات عن الاهتزازات، واشتراك الصين في الاجتماع التاسع عشر لفريق الخبراء العلميين• ونحن نتطلع الى المزيد من التعاون من جانبهما في الفريق وسنرحب بأى مشتركين آخرين من الاوساط العالمية المهتمة بالظواهر الاهتزازية•

ويتطلع وفدى الى استلام التقرير الكامل لنتائج الاختبار التقني واستعراض الاستنتاجات التي سيستخلصها الفريق من هذا الاختبار• والولايات المتحدة على استعداد للعمل باجتهاد من أجل تحقيق هذه الغاية • ولذلك، فانه من المخيب للآمال أن نعلم أن الفريق لن يستطيع مرة أخرى الاجتماع الا لمدة أسبوع واحد فقط خلال هذا الصيف، وهو ما اضطر اليه هذا الربيع، ونحن نفهم أن الخبراء من الاتحاد السوفياتي لم يكونوا على استعداد للموافقة على عقد الدورة العادية لمدة اسبوعين• وستكون النتيجة التي لا مناص منها هي التأخير في استكمال تقرير الفريق، وهو تأخير يؤسف له في ضوء الأهمية التي نعلقها جميعا على تلقي تقرير شامل وكامل في الوقت المناسب•

ويأسف وفد بلادي أيضا لوجود مشتركين في الاختبار التقني اختاروا بوضوح عدم الابلاغ عن البيانات المتعلقة بالاهتزازات والناشئة عن التفجيرات النووية • وفي هذا الصدد يجب علينا أن نذكر بأن الغرض من وجود نظام تشغيلي محتمل لتبادل البيانات هو تزويد المشتركين بالقدرة على اكتشاف وتعيين الظواهر الاهتزازية • لقد جرى عدد من التفجيرات النووية خلال فترة جمع البيانات ، سجلت اشارات ناتجة عن هذه الظواهر الاهتزازية وأبلغ عنها على نطاق واسع• وقد أجري الاختبار التقني وفقا لاجراءات اتفق عليها فريق الخبراء العلميين قبل اجراء الاختبار وأن عدم الابلاغ عن جميع الاشارات الاهتزازية التي تكون قد لوحظت في أي محطة رصد الاهتزازات، هو بالتالي أمر يصعب فهمه• وفضلا عن ذلك، لم تتم معالجة الاشارات الاهتزازية الناشئة عن التفجيرات النووية التي أبلغت عنها بلدان أخرى مشتركة عن طريق المركز التجريبي الدولي للبيانات الذى أداره الاتحاد السوفياتي أثناء الاختبار• وهذا التقاعس هو أمر مزعج ويثير، للأسف، أسئلة حول قيمة تعهدات الاتحاد السوفياتي، ليس في هذه المسألة فحسب بل في المسائل الأكبر أيضا •

وعلى الرغم من مثل هذه الأمور المخيبة للآمال، تعتبر النتائج الأولية للاختبار التقني الذي أجراه الفريق المخصص مشجعة • ولم يقتصر الأمر على تبادل ومعالجة كمية كبيرة من البيانات ، بل تم تحديد المسائل التي تحتاج في المستقبل الى عمل مركز لتحسين أداء التبادل العالمي• ولذلك فاننا سننتظر بفارغ الصبر تقرير فريق الخبراء العلميين عن تحليله ، ولاسيما توصياته المتعلقة بالقيام بمزيد من العمل من أجل تحسين أداء النظام العالمي لتبادل البيانات عن الاهتزازات•

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس•

وأعطي الكلمة الآن الى ممثل اليابان، السفير ايماي•

السيد ايماي (اليابان) : السيد الرئيس، نظرا لأننا بالفعل في الأيام الأولى من الشهر الثالث من دورة الربيع للمؤتمر، اسمحوا لي بأن أهنئكم يا سيادة السفير فيداس على توليكم منصب الرئاسة في شهر نيسان/أبريل• وأعتقد ان هذا هو بصفة خاصة الوقت المناسب الذى يمكن فيه أن تقدم روح نزع السلاح مثله الأعلى الأصليان داخل حركة عدم الانحياز مساهمة ملائمة للأوان وايجابية لتشكيل سياسات نزع السلاح العالمية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمواضيع التي ينبغي لنا أن نعالجها هنا في مؤتمر نزع السلاح• ونحن نأمل أن يحرز المؤتمر بقيادتكم تقدما كبيرا في عمله • وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقديرى للرئيس الخارج، السفير تايلهاردات، للطريقة الحاذقة التي وجه بها عمل المؤتمر في شهر آذار/مارس•

لقد استلمنا اليوم التقرير المرحلي عن الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • ويجب أن أقول أن التقرير قدم بطريقة مفيدة وباعثة على التفكير، واذا كان موضع التفاعل بين الانسان والآلة كانت احدى النقاط التي أشير اليها فيما يتعلق بارسال البيانات، فأنا متأكد من أن موضع التفاعل بين الخبراء ومؤتمر نزع السلاح عولج على الأرجح على نحو كاف في التقرير• ونحن نرحب بالتأكيد بتقديم هذا التقرير وأود أن أعرب من خلالكم ، ياسيادة الرئيس، عن تقدير وفدي للخبراء للعمل الرائع الذى قاموا به ولاسيما للدكتور دالمان رئيس الفريق، لتقريره ، وبالطبع لقيادته •

ووفقا للتقرير المرحلي، من المفهوم أن الاختبار التقني الذي أجري في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ قد أسفر عن نتائج مفيدة ومثيرة للاهتمام الى حد بعيد ووفر معلومات عن ارسال البيانات المتعلقة بالاهتزازات• ومما يسر وفدي جدا، بوصفه الوفد الذى بادر بصياغة الترتيب المتخذ مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لاستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية استخداما منتظما أن يرى العدد الكبير من محطات رصد الاهتزازات ومن البلدان التي اشتركت في هذه الممارسة وقدمت نتائج• ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا من خلالكم ياسيادة الرئيس ، للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية للتعاون الذى حظي به الفريق المخصص أثناء الاختبار• ونقدر أيضا الجهود العظيمة التي بذلها الدكتور ماك غريغور من استراليا لقيامه بتنسيق الاختبار تنسيقا شاملا•

واذ نلاحظ، في التقرير، أن الفريق قد جمع وصنف قدرا كبيرا من المعلومات والخبرة عن طريق الاختبار في سياق عالمي حقا ، نأمل أن يقوم الفريق بزيادة تحليلها وتقييمها على نحو ملائم بالكامل، بحيث يتضمن التقرير الذى سيقدم في النهاية الى المؤتمر اقتراحات مفيدة تدعو الى اتخاذ تدابير•

ويبدو أن اتجاه عمل الفريق المخصص مشجع جدا أيضا من حيث أنشطتنا الداخلية لتحديد فعالية كلفة تحسين الشبكة العالمية لرصد الاهتزازات وقدراتها المتعلقة بارسال البيانات بوصفها شبكة للتحقق متعددة الأطراف في اطار حظر التجارب النووية •

وفي هذا الصدد، نعتقد انه ينبغي للموءتمر أن يوافق على استمرار عمل الفريق كما هو مقترح في التقرير المرحلي•

وسيجتمع فريق الخبراء العلميين مرة أخرى في الصيف ليزيد من تحسين تحليل النتائج ، ولمواصلة أعمالهم التقييمية • وسيكون من المفيد جدا أن توءدى نتائج هذا التقييم الى القيام بمزيد من الأنشطة فيما يتعلق بتحسين الشبكة العالمية لمراقبة الاهتزازات، وكذلك الى تحسين التكنولوجيا في البحث عن ترابط فريد بين مراقبة الاهتزازات والطاقة المنبعثة من الظاهرة المعنية • وسينطوى ذلك على الأرجح على تبادل ملائم وفعال لبيانات المستوى الثاني•

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فريق الخبراء العلميين المخصص على ما قاموا به من عمل جيد، وكذلك لأعرب عن اقتناع وفدى بأن التقدم التدريجي من هذا النوع يشكل العنصر الضرورى في معاهدة لحظر التجارب النووية •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة الى الرئيس•

وتختم بذلك قائمة المتحدثين اليوم • وأعطي الكلمة الآن الى السفير ديباس من بلجيكا •

السيد ديباس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : كنت مسوءولا في عامي١٩٨٤و١٩٨٥ عن تنسيق مواقف دول المجموعة الغربية فيما يتعلق بمسألة منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة ، وهو العنوان الكامل للبند ٣ من جدول الأعمال، ولذلك أود أن أبدد الشك الذي أعرب عنه زميلنا من الهند فيما يتعلق باستعداد أعضاء المجموعة الغربية لمعالجة هذه المشكلة بجدية • وأود أن أوءكد انه ليس من الصحيح ولا من العدل أن يقال ان المجموعة الغربية تريد " منع الموءتمر من التصدى للقضايا الحقيقية"، ولم يتم التوصل في عام ١٩٨٤ للأسف الى اتفاق بشأن أحكام ولاية كان يمكن أن يوءدى الى انشاء فريق عامل معني بهذا الموضوع وذلك رغم الجهود المكثفة والممتدة التي بذلتها مجموعة من الوفود من الواضح انه ينبغي أن يذكر في مقدمتها وفد الهند• ولم تفض المشاورات التي جرت بشأن هذا الموضوع الى التوافق الضروري للآراء ، وقد ثبت أن الطريق الذي تم استكشافه لم يكن الطريق الصحيح، ولذلك شجعت زملائي الغربيين على أن يبحثوا هذه السنة عن طريق آخر•

ويعبر هذا التغير في النهج عن مجرد رغبتنا في التوصل الى نتيجة موفقة بدلا من الوقوع في مأزق، وعن رغبتنا في ايجاد حل جديد لهذه المشكلة الصعبة • وهكذا، فالمسألة، بالنسبة لزملائي الغربيين ليست مطلقا مسألة الرجوع عن اتفاق لم يكن له في الواقع وجود أبدا •

ويجب أن أقول أيضا انني أرى أن وصف الاقتراح الذي تقدمت به في المشاورات غير الرسمية التي قمتم بها في جلسة عامة، بأنه " شروط أساسية غير عادية" لا يبدو أنه أفضل طريقة للمساهمة في البحث عن توافق الآراء الذي لا تزال المجموعة الغربية تتمسك به تماما • وسيمكن هذا التوافق في الآراء من معالجة المسائل المشمولة بالبند ٣ من جدول الأعمال بالهدوء الذي انعدم أحيانا في جلسة هذا الصباح•

وعلى كل حال، اذا كانت الآراء التي أعربت عنها في المشاورات التي أجريتموها بدت لكم " شروط أساسية غير عادية"، أود أن تعزوا ذلك الى عدم الدقة في لغتي، وليس بالتأكيد الى نوايا المجموعة الغربية أو الى نواياي. وأعتقد انه يمكن أن تساعدكم هذه التعليقات على مواصلة هذه المشاورات التي أعتقد أنها تجرى بطريقة ايجابية. وسأواصل ، من جانبي، الاشتراك فيها على كل حال بنفس الرغبة في التوصل الى نتائج موفقة كما في الماضي.

الرئيس : أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وألاحظ ان ممثل الهند طلب الكلام. الكلمة للسفير دوبي .

السيد دوبي (الهند) : انني لفي غاية السرور لأن ممثل بلجيكا الموقر قرر أن يتكلم للاجابة على بعض النقاط القليلة التي وردت في بياني هذا الصباح بروح تعاونية وبناءة للغاية وأيضا لكي يشرح موقف المجموعة الغربية. ومما يسرني بشكل خاص أن أعلم أن المجموعة الغربية تنوي بالفعل معالجة مشكلة النظر في البند ٣ من جدول الأعمال بجدية واخلاص.

وما فعلته صباح اليوم لم يكن لاثارة الشك حول اخلاص المجموعة وجديتها في حد ذاتهما، وانما لمجرد تحليل ما ستكون نتائج اتباع بعض المقترحات التي قدمتها ولقد قال ممثل بلجيكا الموقر ان بعض النقاط التي نوقشت في مجموعات غير رسمية لا ينبغي أن تطرح في الجلسة العامة اذا أردنا حقيقة أن نعالج الموضوع بروح بناءة واذا كنا نريد حقا أن نحرز تقدم. ولم يكن باستطاعتي أن أوافق أكثر من ذلك، الا أن النقطة الاساسية هي أن ما طرحته على الجلسة العامة في بياني قائم كلية على البيانات الملقاه والمقترحات المقدمة بشكل رسمي في الجلسة العامة. وأستطيع أن أقتبس من ستة بيانات على الأقل ألقيت في الجلسة العامة أعلن فيها ممثلوا البلدان الغربية الموقرون أنهم يريدون برنامج عمل قبل أن يمكنهم النظر في الموضوع، ولدينا أيضا في الجلسة العامة وثيقة تتضمن اقتراحا يمكن أن يكون عليه برنامج العمل. وكل ما أردت أن أقدمه هو رأي وفدي بغاية التواضع، ومفاده انه اذا كان ذلك النوع من برنامج العمل متوقع مناقشته مقدما وتصنيفه مقدما، فلن يكون هناك مطلقا احتمال للتوصل الى اتفاق على الموضوع للقيام بمناقشة جادة. وانني لا أقول ذلك فقط على أساس طبيعة الاقتراح المقدم في تلك الوثيقة. وأستطيع أن أحلل الوثيقة وان استغرق حوالى نصف ساعة في ذلك ، الا أنني لا أرغب في ذلك لأنني أرى أن ذلك لن يؤدى الى أعمالنا البناءة في الأيام المقبلة. ولكنني مقتنع ، سواء على أساس تقييمي لتلك الوثيقة أو على أساس خبرتي باجراء المفاوضات في مجموعات صغيرة، أن هذه ليست أفضل طريقة للمضي في هذا الأمر ، وأود أن أعرض نفس النقطة مرة أخرى.

والآن، لم أقل أن أحدا تراجع عما سبق له الالتزام به، ان ما قلته هو أن الموقف يتغير. ولا أرغب في الدخول في التفصيلات، وأعتقد أنني قلت في بياني بغاية الوضوح ماكنا نتوقعه في العام الماضي، وما حدث، وماكنا على استعداد لأن نفعله هذا العام، والأشياء الاضافية التي طلب الينا أن نفعلها هذا العام. ولا أرغب في اطالة المناقشة، وانني مازلت أعتقد باخلاص أن المجموعة الغربية سوف تتخلى عن السير في هذا الطريق الذي يتطلب الاتفاق مقدما على برنامج عمل ليكون شرطا أساسيا لبدء حوار بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه ، وهل هناك وفد آخر يرغب في الكلام ؟ أرى أن السفير ديسوزا اي سيلفا، ممثل البرازيل يطلب الكلمة.

السفير دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أعبر بايجاز عما يشعر به وفدي من ارتياح عظيم لترأسكم مداولاتنا ، وأرجو أن تقبلوا ، يا سيدى، تعبير وفدي عن سروره بأن يقدم لكم كامل تعاونه أثناء فترة رئاستكم .

لقد استمعت في هذا الصاح باهتمام شديد للبيان الذي أدلى به ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر وصديقي العزيز السفير فيفودا . وقد وجدت في كلمته كثيرا من النقاط والأفكار المثيرة للاهتمام . ولكن ينبغي لي أن أبدي ملاحظتين على تأكيد ما جاء في تلك الكلمة ، وسوف أقتبس من الكلمة من أجل تسجيل ذلك . "وقد انشأنا أخيرا في يوم الجمعة الماضي اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ورأت مجموعة البلدان الاشتراكية وكذلك مجموعة الـ ٢١ حددت لها ان الولاية التي منحت لهذه اللجنة ليست مرضية تماما" . ولي ملاحظتان على هذا القول . الأولى هي ان وفدي ليس على علم بأي بيان أدلت به مجموعة الـ ٢١ يصف تلك الولاية سواء بأنه يجدها مرضية أو غير مرضية بدرجة أكبر أو أقل ، والملاحظة الثانية هي ان وفدي بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٢١ ، يرى ان تلك الولاية مرضية .

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه . هل هناك أي وفد آخر يرغب في الكلام ؟

لا أرى أحدا . وأعتزم الآن تعليق الجلسة العامة والقيام في خلال خمس دقائق بعقد الجلسة غير الرسمية المقرر عقدها اليوم للنظر في المسائل التي ذكرتها عند افتتاح الجلسة العامة هذا الصباح وسنستأنف فيما بعد الجلسة العامة لاضفاء الصبغة الرسمية على أي اتفاقات تكون قد توصلت اليها في الجلسة غير الرسمية . تعلق الجلسة العامة .

أجلت الجلسة العامة الساعة ١٦/٠٥ وأعيد عقدها الساعة ١٦/١٠

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة ٣٠٦ لموءتمر نزع السلاح .

توجد معروضة على الموءتمر مشاريع مقررات بشأن الطلبات الواردة من غير الأعضاء الذين سبق أن وجهت لهم الدعوة للمشاركة في عملنا ، وتتناول اشتراكهم في اللجنة المخصصة التي انشئت توا بمقتضى البند ٥ من جدول الأعمال . وسوف نتناول مشاريع هذه المقررات وكل منها على حدة بالترتيب الذي وردت به الى الأمانة .

يتناول مشروع المقرر الأول الطلب الوارد من النرويج وهو المتضمن في الوثيقة CD/WP.174[1] فاذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر ان الموءتمر قد اعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

---

(١) استجابة للطلب الوارد من النرويج (CD/552) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للموءتمر، يقرر الموءتمر دعوة ممثل النرويج الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٥ في جلسات هيئته الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول اعماله .

الرئيس : سأتناول الآن المقررات المتعلقة بالطلبات الواردة من فنلندا، نيوزيلندا، الدانمرك، النمسا، أسبانيا، اليونان والمتضمنة على التوالي في الوثائق CD/WP.175 [٢] و 176 [٣] و 177 [٤] و 178 [٥] و 179 [٦] و 180 [٧]. فاذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن المؤتمر قد أعتمد مشاريع المقررات .

وقد تقـــرر ذلك.

وقد ورد الطلب الأخير من أيرلندا. وهو طلب جديد، وقد قامت الأمانة بالتالي بتعمـــيم الرسالة المتعلقة به وكذلك مشروع المقرر.

وأيرلندا تطلب الإشتراك في الجلسات العامة وكذلك في الهيئتين الفرعيتين المشكلتين فـي اطار البندين ٤و ٥ . فاذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر ان المؤتمر قد اعتمد مشروع المقرر الـوارد في الوثيقة (CD/WP.173) [٨].

وقد تقـــرر ذلك .

---

(٢) استجابة للطلب الوارد من فنلندا (CD/553) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظـام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل فنلندا الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٣) استجابة للطلب الوارد من نيوزيلندا (CD/554) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل نيوزيلندا الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئته الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٤) استجابة للطلب الوارد من الدانمرك (CD/555) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل الدانمرك الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٥) استجابة للطلب الوارد من النمسا (CD/557) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظـام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل النمسا الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٦) استجابة للطلب الوارد من أسبانيا (CD/560) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظـام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل اسبانيا الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٧) استجابة للطلب الوارد من اليونان (CD/565) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظـام الداخلي للمؤتمر يقرر المؤتمر دعوة ممثل اليونان الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

(٨) استجابة للطلب الوارد من ايرلندا (CD/586) وفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظـام الداخلي للمؤتمر، يقرر المؤتمر دعوة ممثل ايرلندا الى الاشتراك، خلال عام ١٩٨٥، في جلسات هيئتـه الفرعية المنشأة في اطار البند ٥ من جدول أعماله .

الرئيس : وأود الآن أن أعرض على الموءتمر مسألة تعيين رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية • وكما لاحظت في جلستنا غير الرسمية ، استنتج أن هناك اتفاقا على تعيين السفير ريتشارد بتلر من استراليا رئيسا للجنة المخصصة • فاذا كان استنتاجي صحيحا ، سأعتبر ان الموءتمر يوافق على تعيينه •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : أرجو من وفد استراليا أن يبلغ تهنئتي وتهنئة أعضاء الموءتمر للسفير بتلر على تعيينه • وأتمنى له كل النجاح في أداء وظائفه الهامة التي أثق بأنه سينهض بها بفعالية •

وقد عممت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي، جدولا زمنيا للجلسات التي سيعقدها الموءتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم • وقد أعد ذلك الجدول بالتشاور مع روءساء اللجان المخصصة • كما تعلمون، فاننا قد عينا توا رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية • وبالتالي فسوف أدعوه ، بمجرد عودته الى جنيف، الى ابلاغي بالموعد الذي يعتزم فيه عقد جلسة للجنة المخصصة خلال الأسبوع القادم فاذا كان الأمر كذلك ستعمم الأمانة تعديلا للجدول الزمني • والجدول الزمني هو كالعادة مجرد جدول ارشادي وخاضع للتعديل عند الاقتضاء• واذا لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر ان الموءتمر قد اعتمد الجدول الزمني•

وقد تقرر ذلك•

الرئيس : بهذا تنتهي أعمالنا اليوم • وأعتزم الآن فض الجلسة العامة • ونظرا لأنه ليس من متحدث في قائمتي يوم الثلاثاء، ستلغى هذه الجلسة وستعقد الجلسة العامة القادمة لموءتمر نزع السلاح في يوم الخميس ١١ نيسان/ابريل في الساعة ١٠/٣٠ • رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥